منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع – تشرين الأول / أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر

2022

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع

تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر

2022

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد

جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2022.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخُصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة بها، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**10**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	14
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	14
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**15**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	**15**
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	15
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	19
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	21
- أسعار الغازولين الممتاز	21
- أسعار زيت الغاز	23
- أسعار زيت الوقود	24
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2022	**24**
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	**24**
- الإمدادات النفطية العالمية	**24**
- إمدادات دول أوبك	26
- إمدادات دول خارج أوبك	26
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	30
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	34

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
- الطلب العالمي على النفط	**35**
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	37
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	**41**
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	41
- المخزون التجاري العالمي	44
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	44
- المخزون الاستراتيجي	45
- إجمالي المخزون العالمي	46
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	**48**
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	48
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	48
- نشاط المضاربات	49
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	**49**
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	49
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	52
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	54
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	**55**

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**58**
رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل	**69**
خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**75**
1. الاجتماعات الوزارية لدول أوبك+	75
2. فرض سقف سعري على النفط الروسي	77
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	**79**
1. مخرجات قمة المناخ (COP27)، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية	79
2. قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر ومنتدى مبادرة السعودية الخضراء	81
سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**87**
1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	87
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	88
3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك	89
ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**90**
1. أسعار النفط الخام	90
2. الإمدادات النفطية العالمية	91
3. الطلب العالمي على النفط	92

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل (1)	التضخم الكلي والأساسي خلال الفترة (2019 – 2022)	11
الشكل (2)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	14
الشكل (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	17
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس	18
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	19
الشكل (6)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	23
الشكل (7)	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	25
الشكل (8)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	27
الشكل (9)	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	30
الشكل (10)	أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	31
الشكل (11)	أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مربح	32
الشكل (12)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	33
الشكل (13)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	34
الشكل (14)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	36
الشكل (15)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، (2019-2022)	44
الشكل (16)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	47
الشكل (17)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	58
الشكل (18)	نسبة الارتفاع في توقعات قدرات الطاقة المتجددة العالمية لعام 2022 مقارنة بتوقعات عام 2021	59

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل (19)	نمو قدرات الطاقة المتجددة في السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع لوكالة الطاقة الدولية	60
الشكل (20)	القدرة العالمية لتوليد الكهرباء وفقاً للمصدر	61
الشكل (21)	صافي القدرات المضافة للطاقة المتجددة سنوياً وفقاً للتكنولوجيا، السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع لوكالة الطاقة الدولية	62
الشكل (22)	إجمالي الطاقة المتجددة المخصصة لإنتاج الهيدروجين عالمياً في السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع، ووفقاً للتوزيع الجغرافي للسيناريو المرجعي	65
الشكل (23)	الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للقطاع	67
الشكل (24)	الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للدول عام 2022	68
الشكل (25)	الاستثمارات العالمية في التحول الطاقوي والشبكات الكهربائية في عام 2022، مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية	69
الشكل (26)	الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون	70
الشكل (27)	الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون في قطاع النقل	71
الشكل (28)	الامدادات العالمية من الهيدروجين منخفض الكربون	72
الشكل (29)	مصادر الهيدروجين منخفض الكربون في الاتحاد الأوروبي	73
الشكل (30)	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	88
الشكل (31)	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	89

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	13
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	16
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	22
الجدول (4)	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	25
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	33
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	36
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	41
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	47
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	51
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	52
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	57
الجدول (13)	إنتاج دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023)	76
الجدول (14)	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء	87

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهدت معظم الاقتصادات الرئيسية الكبرى تراجعاً في أدائها خلال الربع الرابع من عام 2022، متأثرة بثلاثة تحديات رئيسية وهي: **أولاً**، استمرار تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية لكبح جماح التضخم المرتفع. **ثانياً**، عودة ظهور جائحة كورونا في الصين. **ثالثاً**، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة. ويأتي ذلك عقب الارتفاع القوي والمفاجئ في أداء العديد من الاقتصادات العالمية خلال الربع السابق، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الرئيسية، بدعم من ارتفاع الانفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري، وتراجع الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وانخفاض تكاليف النقل، مع تكيف أسواق الطاقة العالمية بشكل أسرع من المتوقع مع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.

وقد تباطأ النشاط الاقتصادي في الصين وسط تفشي واسع النطاق لفيروس كورونا في العديد من المدن الصينية الرئيسية، مما أدى إلى تجدد قيود وعمليات الإغلاق الصارمة، قبل أن يتم تخفيفها بعد ذلك. كما واصل الاستثمار العقاري انكماشه في الصين، في ظل أزمة القطاع العقاري المستمرة. وتسبب تباطؤ أداء الاقتصاد الصيني في خفض نمو حركة التجارة العالمية. أما فيما يخص مستوى أداء الاقتصادات الأوروبية، فتُظهر المؤشرات انكماش القطاعي الصناعي وقطاع الخدمات، وتراجُع مستويات ثقة المستهلكين والمستثمرين، مع بلوغ معدل التضخم نحو 10% في العديد من دول منطقة اليورو والمملكة المتحدة، حيث أدت الوتيرة المتسارعة لزيادة أسعار الفائدة من قبل بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي إلى تشديد الأوضاع المالية وتخفيف الطلب في قطاع الإسكان وخارجه. غير أن الاقتصادات الأوروبية أظهرت مرونة أكثر من المتوقع في مواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة على حركة ومعدلات التبادل التجاري، بدعم من انخفاض أسعار الغاز الطبيعي وسط ارتفاع تدفقاته (بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال)، والطلب المعتدل خلال موسم الشتاء الأكثر دفئاً من المعتاد. وفي المقابل، استمر النمو الأقوى من المتوقع في أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2022، تزامناً مع انخفاض معدل الادخار الشخصي إلى أدنى مستوياته المسجلة مُنذ أكثر من ستة عقود (باستثناء شهر يوليو 2005)، وتراجُع معدل البطالة إلى قرب أدنى مستوياته التاريخية.

وتجدُر الإشارة إلى أن تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية قد ساهم في الحد من ارتفاع معدلات التضخم العالمية التي بلغت ذروتها خلال الربع الثالث من عام 2022، ولكن من غير المرجح أن يتحقق التأثير الكامل لهذا التشديد قبل عام 2024. حيث انخفضت أسعار الوقود والسلع غير النفطية، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم الكلي، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وأمريكا اللاتينية. لكن معدل التضخم الأساسي لم يبلغ ذروته بعد في معظم الاقتصادات ولا يزال أعلى بكثير من مستوياته المسجلة قبل جائحة كورونا، ***كما يوضح الشكل (1)***.

الشكل (1)

التضخم الكلي والتضخم الأساسي خلال الفترة 2019 – 2022، (النسبة المئوية السنوية)

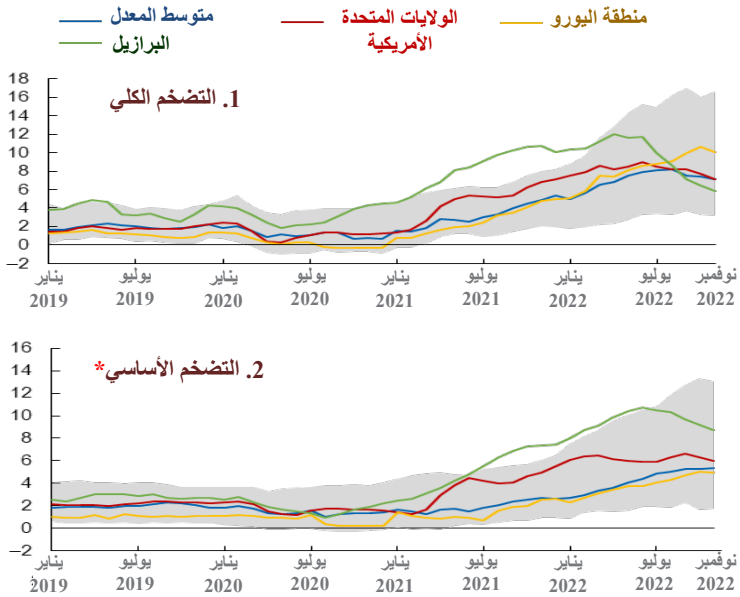

* مؤشر أسعار المستهلكين بدون أسعار الوقود والطاقة.

ملاحظة: توضح النطاقات الرمادية معدل التضخم من 10 – 90% عبر الاقتصادات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2023.

ومن المتوقع أن تشهد نحو 84% من الاقتصادات العالمية تراجعاً في معدل التضخم العام خلال عام 2023، لينخفض المتوسط السنوي لمعدل التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في عام 2023. ويعكس هذا التراجع المتوقع جزئياً انخفاض أسعار الوقود والسلع العالمية غير النفطية بسبب ضعف الطلب العالمي.

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، فقد قامت دول المجموعة بتعديل مستوى إنتاجها الشهري بالخفض بمقدار 100 ألف ب/ي خلال شهر أكتوبر 2022 على خلفية التقلبات المرتفعة في أسواق النفط وزيادة حالة عدم اليقين المحيطة بها، كما اتخذت مجموعة دول أوبك+ قراراً بتعديل مستوى إنتاجها الإجمالي خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023) بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في شهر أغسطس 2022، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي وتوقعات سوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط، وتماشياً مع النهج الناجح لمجموعة أوبك+ المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2023 إلى أن ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي يميل إلى الاتجاه الهبوطي، مع وجود مجال لتحقيق مستوى تضخم أقل من المتوقع وخفض التشديد النقدي، مدفوعاً بعدة عوامل من أهمها، **أولاً:** زيادة مستوى الطلب المكبوت، بدعم من المدخرات الخاصة الزائدة من الدعم المالي المرتبط بجائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، فإن ذلك قد يزيد من التضخم الأساسي، مما يؤدي إلى سياسات نقدية أكثر صرامة وتباطؤ أقوى من المتوقع في وقت لاحق. **ثانياً:** تراجع أسرع لمعدل التضخم، من خلال تخفيف ضغوط سوق العمل في بعض الاقتصادات المتقدمة وهو ما قد يؤدي إلى تهدئة تضخم الأجور، فضلاً عن أن الانخفاض الحاد في أسعار السلع مع زيادة الطلب على الخدمات قد يكون له دور في خفض سريع للتضخم. وفي المقابل، ستظل المخاطر تلقي بظلالها على آفاق الاقتصاد العالمي، ومن أبرز تلك المخاطر، توقف انتعاش الاقتصاد في الصين، وتصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية وما يرتبط بها من تحديات بشأن تأمين إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع مستويات الديون في الاقتصادات النامية والناشئة، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم خاصة إذا ما أدت الأزمة الروسية الأوكرانية وانتعاش النمو السريع في الصين إلى زيادة أسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل أكبر من المتوقع، والانقسامات الجيوسياسية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية التي قد تعزز النزاعات التجارية الدولية.

وأكد صندوق النقد الدولي على أن خفض معدل التضخم بشكل مستدام تظل الأولوية بالنسبة لمعظم الاقتصادات العالمية، وأنه من الضروري تعزيز أطر إعادة هيكلة الديون في ظل تشديد الأوضاع المالية وانخفاض النمو المحتمل الذي قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي واستقرار الديون، مع أهمية تسريع حملات التطعيم ضد فيروس كورونا في الصين.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بمعدل 3.4%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.2%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.9% في عام 2023، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.7%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (2)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2022- 2023)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2022		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2022		التغير في التوقعات الأولية	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
العالم	**3.4**	**2.9**	**3.2**	**2.7**	**0.2**	**0.2**
الاقتصادات المتقدمة	2.7	1.2	2.4	1.1	0.3	0.1
الولايات المتحدة الأمريكية	2.0	1.4	1.6	1.0	0.4	0.4
منطقة اليورو	3.5	0.7	3.1	0.5	0.4	0.2
المملكة المتحدة	4.1	(0.6)	3.6	0.3	0.5	(0.9)
اليابان	1.4	1.8	1.7	1.6	(0.3)	0.2
الصين	3.0	5.2	3.2	4.4	(0.2)	0.8
الهند	6.8	6.1	6.8	6.1	–	–
البرازيل	3.1	1.2	2.8	1.0	0.3	0.2
روسيا	(2.2)	0.3	(3.4)	(2.3)	1.2	2.6

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023 وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022.

الشكل (2)
التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2022 – 2023)
(%)

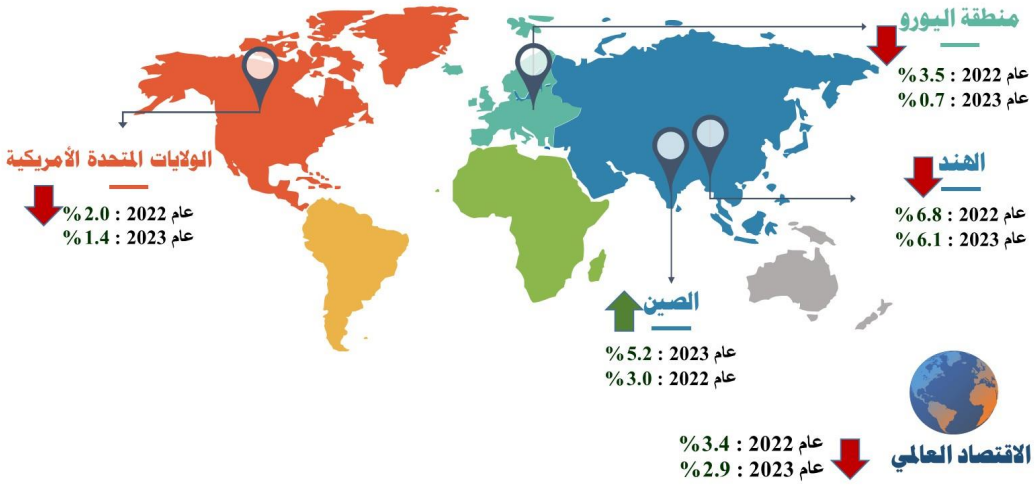

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات في نهاية الربع الرابع من عام 2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بمعدل 2.7%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثالث من نفس العام البالغة 2.4%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.2% في عام 2023، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 1.1%، يعكس هذا الارتفاع في التوقعات إلى حد كبير قوة الطلب المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض أسعار الطاقة والدعم الإضافي للقوة الشرائية المالية في منطقة اليورو، واستمرار دعم السياسة النقدية والمالية في اليابان. في حين يتوقع انكماش اقتصاد المملكة المتحدة في عام 2023 وهو ما يعكس تشديد السياسات النقدية والأوضاع المالية وارتفاع أسعار التجزئة للطاقة.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث انخفضت تقديرات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عام 2022 إلى 3% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 3.2%، وهي المرة الأولى منذ أكثر من 40 عام التي يقل فيها معدل نمو الاقتصاد الصيني عن

المتوسط العالمي. بينما ارتفعت توقعات عام 2023 إلى 5.2% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 4.4%، بدعم من التحسن المتوقع في حركة التنقل عقب تخفيف قيود جائحة كورونا. وتم رفع التوقعات بالنسبة لنمو الاقتصاد البرازيلي في ظل الدعم المالي الأكبر من المتوقع. واستقرت التوقعات بالنسبة للهند خلال عامي 2022 و 2023 عند 6.8% و 6.1% على الترتيب، تزامناً مع مرونة الطلب المحلي. وفي المقابل، يقدر انكماش الاقتصاد الروسي في عام 2022 بمستوى أقل من التوقعات السابقة، قبل أن يشهد نمواً طفيفاً معدله 0.3% في عام 2023 على عكس التوقعات السابقة بانكماشه بمعدل 2.3%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم تأثر صادرات النفط الخام الروسية بشكل كبير بالعقوبات المفروضة عليها، في ظل إعادة توجيه حركة التجارة الروسية.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2022 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام تراجعاً خلال الربع الرابع من عام 2022، وهو ثاني انخفاض فصلي لها على التوالي، متأثرة بعمليات البيع المكثفة من قبل المستثمرين في الأسواق الآجلة، وسط تزايد المخاوف بشأن ضعف الطلب تزامناً مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في آسيا (لا سيما في الصين)، وتراجع عمليات الشراء من مصافي التكرير في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. فضلاً عن، تنامي المخاوف بشأن تباطؤ أداء الاقتصادات الرئيسية، وتراجع الاهتمام بشراء النفط من قبل المصافي بسبب ضعف هوامش التكرير للمنتجات النفطية بما في ذلك البنزين والديزل/ زيت الغاز في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ارتفاع أحجام شحنات النفط الخام غير المباعة. ولكن حد من الانخفاض في أسعار النفط، المؤشرات على تجدد الاهتمام بشراء النفط من قبل مصافي التكرير الصينية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2022، وتحسن اقتصاديات المراجحة

(عمليات شراء وبيع النفط المتزامنة من مناطق مختلفة للاستفادة من فروق الأسعار) من الغرب إلى الشرق وهو ما كان له دور رئيسي في زيادة التدفقات من حوض الأطلسي إلى آسيا.

وبشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 14.2 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 14% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 87.7 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بمقدار 8.7 دولار/برميل، أي ما يعادل نحو 11% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2021. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (3)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2021 – 2022).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2021 – 2022)
(دولار/ برميل)

الخامات	2021	2022				التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2021
سلة أوبك منها :	**79.0**	**97.6**	**112.4**	**101.9**	**87.7**	**(14.2)**	**8.7**
خليط الصحراء الجزائري	80.3	103.6	117.7	104.3	90.8	(13.5)	10.4
العربي الخفيف السعودي	79.7	97.7	113.7	104.4	90.1	(14.3)	10.4
مربان الاماراتي	79.8	97.3	110.7	98.8	88.2	(10.6)	8.4
خام التصدير الكويتي	79.8	97.8	113.8	103.9	88.4	(15.5)	8.7
السدرة الليبي	78.4	100.7	114.2	101.9	87.6	(14.3)	9.1
البصرة العراقي	78.4	97.1	110.7	98.1	83.7	(14.3)	5.3
خامات اخرى :							
دبي	78.4	95.3	107.9	96.7	84.8	(12.0)	6.4
البحري القطري	80.1	97.7	113.0	104.4	92.3	(12.1)	12.2
برنت	79.7	101.1	113.7	100.7	88.2	(12.5)	8.5
خام غرب تكساس	77.4	94.5	108.7	91.9	82.6	(9.3)	5.2

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2022)
(دولار/برميل)

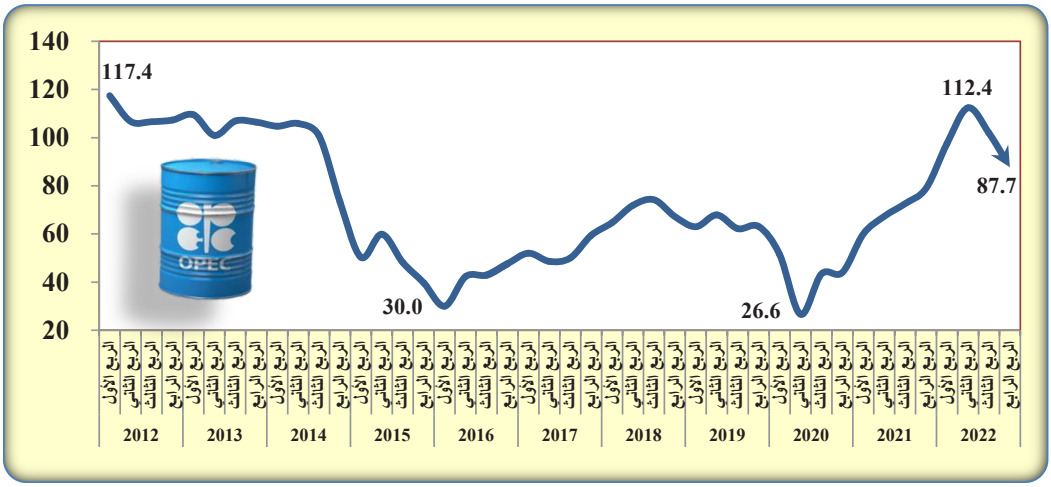

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شهد الربع الرابع من عام 2022 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تقلص الفرق بين متوسط سعر خام برنت 38.3° API – (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31° API – (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 3.4 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بنحو 4 دولار/برميل خلال الربع السابق. في حين انخفض متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.5 دولار/برميل بالمقارنة مع 1.2 دولار/برميل لصالح سلة خامات أوبك.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 12 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 84.8 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 12.5 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 88.2 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بنحو 9.3 دولار/برميل مقارنة بالربع الثالث من عام 2022 ليبلغ 82.6 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (4)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2021- 2022).

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

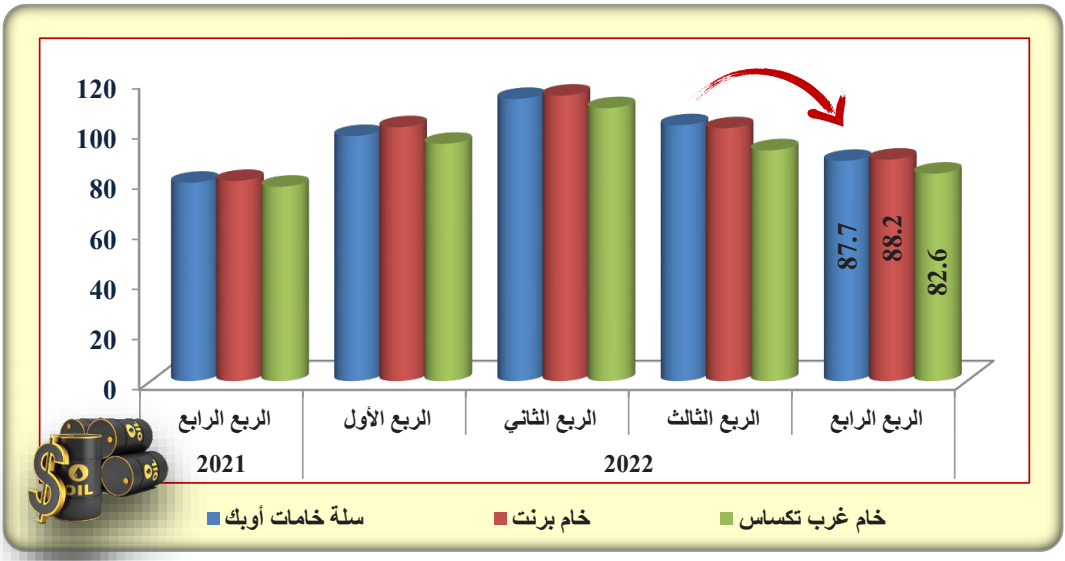

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2022 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 13.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 90.1 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 13% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2021، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 14.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 88.4 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 10.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مربان الإماراتي بنسبة 10.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 88.2 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 10.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 14.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 87.6 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 11.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 12.9% و 11.6% و 14.6% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 90.8 دولار/برميل و 92.3 دولار/برميل و 83.7 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 13% و 15.2% و 6.8% تباعاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

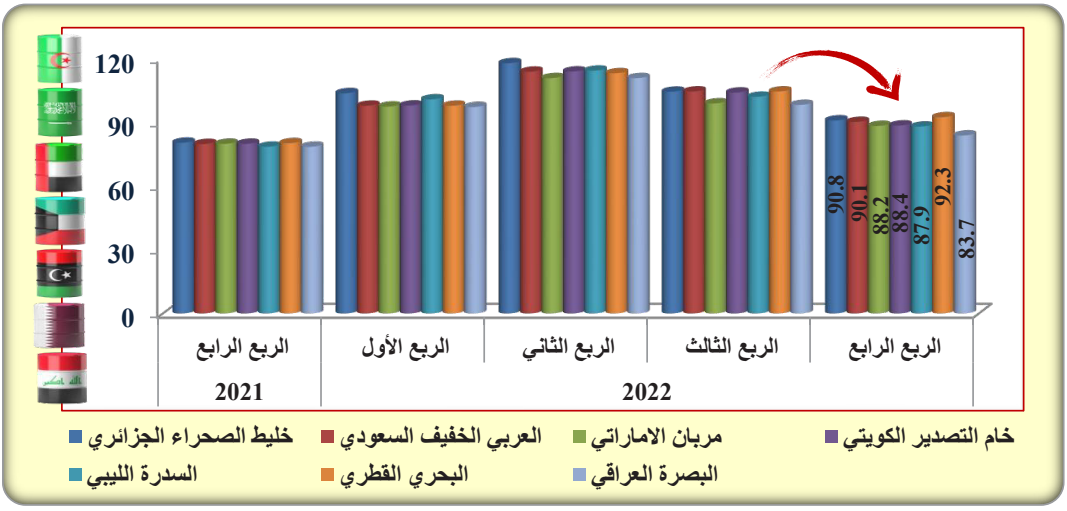

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الرابع من عام 2022. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية هي الثانية لها على التوالي بلغت نسبتها 2.3%. وفي المقابل، سجلت عقود خام غرب تكساس مكاسب فصلية طفيفة بلغت نسبتها ما يقارب 1% فقط.

يذكر في هذا السياق، ارتفاع أسعار النفط الآجلة خلال شهر أكتوبر 2022 بدعم من قرار مجموعة دول أوبك+ بشأن خفض مستوى انتاجها النفطي بمقدار 2 مليون برميل/يوم، بدءاً من شهر نوفمبر 2022، وهو أكبر خفض لإنتاج النفط منذ عام 2020. فضلاً عن التوقعات بشأن نمو الطلب، في ظل ارتفاع صادرات النفط الخام الأمريكية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، واستقرار معدلات تشغيل مصافي تكرير النفط الأمريكية عند أعلى مستوى مسجل في مثل هذا الوقت منذ عام 2018.

يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط الآجلة خلال شهر نوفمبر متأثرة بالمخاوف حيال تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، مع استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سياسة رفع أسعار الفائدة للحد من معدلات التضخم المرتفعة وهو ما قد يضر بالطلب على النفط. هذا وقد كان لتجدد عمليات الاغلاق الصارمة في بعض المدن في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط – على خلفية ارتفاع عدد الاصابات بفيروس كورونا إلى مستوى قياسي، دوراً في تراجع الأسعار خلال جلسات التداول للأسبوع المنتهي في 25 نوفمبر 2022، لتسجل أدنى مستوياتها في نحو عشرة أشهر.

وواصلت أسعار النفط الآجلة انخفاضها خلال شهر ديسمبر 2022، تزامناً مع تراجع نشاط الخدمات في الصين، وتباطؤ الاقتصادات الأوروبية بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة أسعار الفائدة، وضعف الطلب المحلي على الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العاصفة الثلجية Elliot التي دفعت شركات الطيران إلى إلغاء عدد كبير من رحلاتها. وقد ساهم في الحد من الانخفاض في الأسعار، دخول الحظر الأوروبي على واردات النفط الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ، مع تحديد سقف لأسعار تلك الواردات عند مستوى 60 دولار للبرميل، والاغلاق المؤقت لخط أنابيب Keystone الذي ينقل النفط الخام من مقاطعة Alberta الكندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية حدوث تسرب نفطي، إلى جانب التوقعات حيال تحسن الطلب على النفط في ظل التوجه نحو تخفيف القيود والإجراءات الصارمة المرتبطة بسياسة Zero Covid في الصين.

وقد شهد الربع الرابع من عام 2022 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الرابع 2022 لتصل إلى 6 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع 6.3 دولار/ برميل في الربع السابق.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع القياسي في صادرات النفط الخام الأمريكية، وتراجع مخاوف الإمدادات في شمال غرب أوروبا وسط علامات على وجود إمدادات كافية في سوق حوض الأطلسي، وتراجع الكميات المسحوبة من مخزونات النفط الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما ساهم في تخفيف الضغط الهبوطي على أسعار خام غرب تكساس.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2022 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى انخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في **سوق سنغافورة** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 14.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 94.2 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد الإمدادات منه.

كما انخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق الخليج الأمريكي** بنسبة 13.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 114.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 14.5% على أساس سنوي. حيث تأثر سعر الغازولين سلباً بارتفاع مخزونات الغازولين الأمريكية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2022، وضعف الاستهلاك المحلي الموسمي بسبب الانخفاض الحاد في درجات حرارة الطقس، وتراجع صادرات الغازولين الأمريكية إلى دول أمريكيا الجنوبية.

وانخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 11.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 103.8 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 13.9% على أساس سنوي. وفي ***سوق روتردام*** انخفض متوسط السعر بنسبة 10.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 125.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 27.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع الإمدادات خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2022، تزامناً مع زيادة معدلات تشغيل مصافي التكرير، وتراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أفريقيا.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2022، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (6).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2021 –2022)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الرابع 2021		سنغافورة	93.8	90.6	89.4
		روتردام	98.2	92.0	77.7
		البحر المتوسط	91.1	91.1	79.6
		الخليج الامريكي	100.3	86.5	67.5
الربع الأول 2022		سنغافورة	113.3	117.1	114.3
		روتردام	117.2	123.5	94.5
		البحر المتوسط	111.1	121.0	97.5
		الخليج الامريكي	121.0	112.2	82.8
الربع الثاني		سنغافورة	142.9	159.3	149.9
		روتردام	162.7	161.0	99.5
		البحر المتوسط	148.2	156.5	106.0
		الخليج الامريكي	169.5	143.3	93.0
الربع الثالث		سنغافورة	109.9	137.5	131.5
		روتردام	140.1	145.2	87.4
		البحر المتوسط	117.1	135.9	94.0
		الخليج الامريكي	133.1	120.8	76.2
الربع الرابع		سنغافورة	94.2	125.8	123.3
		روتردام	125.1	139.5	73.7
		البحر المتوسط	103.8	130.2	80.5
		الخليج الامريكي	114.9	112.2	55.4
التغير عن	الربع الثالث 2022	سنغافورة	(15.7)	(11.7)	(8.2)
		روتردام	(15.0)	(5.7)	(13.7)
		البحر المتوسط	(13.4)	(5.8)	(13.5)
		الخليج الامريكي	(18.2)	(8.5)	(20.8)
	الربع الرابع 2021	سنغافورة	0.3	35.2	33.8
		روتردام	26.8	47.5	(4.0)
		البحر المتوسط	12.7	39.1	0.9
		الخليج الامريكي	14.6	25.8	(12.1)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2021-2022)
(دولار/برميل)

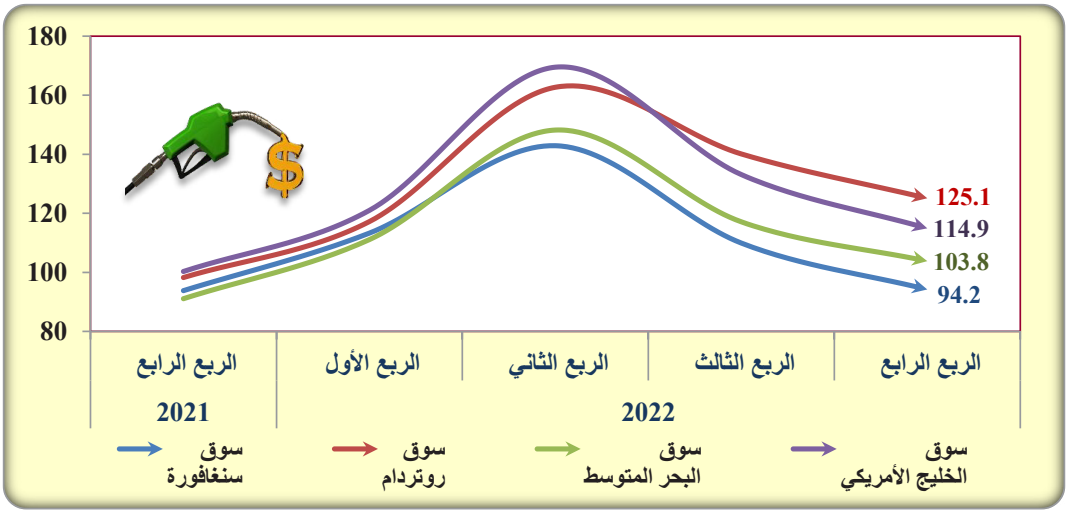

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2022 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل الأسواق العالمية باستثناء سوق الخليج الأمريكي، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق العالمية بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 139.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 3.9% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 51.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر 125.8 دولار/برميل بنسبة انخفاض 8.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 38.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر بلغ 130.2 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 4.2% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 42.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 112.2 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2022 بنسبة انخفاض بلغت 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع بلغت 29.8% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 6.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 123.3 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 37.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 14.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 80.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 1.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من **سوق *روتردام*** بنسبة 15.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 73.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 5.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 27.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 55.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 18% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2022

ساد خلال الربع الرابع من عام 2022 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[1]) ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 1.1 مليون برميل/ يوم خلال الربع الرابع من عام 2022، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 101.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 3.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول الأمريكيتين (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية) ودول أوروبا ودول أسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والزيادة في إمدادات كل من دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية (بما في ذلك الصين). فضلاً عن ارتفاع إمدادات روسيا وباقي دول أوراسيا، على الرغم من قرارت مجموعة دول أوبك+ بخفض مستوى إنتاجها الشهري، والتي كان لها دوراً في الحد من الارتفاع في

[1] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2022، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).***

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الرابع 2021		33.0	64.9	97.9
الربع الأول 2022		33.7	65.3	99.1
الربع الثاني		34.0	64.5	98.5
الربع الثالث		34.8	65.6	100.4
الربع الرابع*		34.5	67.0	101.5
التغير عن	الربع الثالث 2022	(0.3)	1.4	1.1
	الربع الرابع 2021	1.5	2.1	3.7

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

انخفضت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 300 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 34.5 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 1.5 مليون برميل/يوم أي بنسبة 4.7% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2022، فقد انخفضت إلى 34%، وهو مستوى أدنى من الحصة البالغة 34.7% خلال الربع السابق، وأعلى من الحصة المحققة خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغة 33.7%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد انخفضت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 29.1 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.39 مليون برميل/يوم.

ويعزى انخفاض امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى قرار **مجموعة دول أوبك+** بخفض مستوى إنتاجها الشهري المستهدف بمقدار 100 ألف ب/ي في شهر أكتوبر 2022، وتعديل مستوى الإنتاج الشهري المستهدف بدءاً من شهر نوفمبر 2022 وحتى شهر ديسمبر 2023، بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج في شهر أغسطس 2022. في حين كان لاستمرار تعافي الإمدادات النفطية من دولة ليبيا (لا يشملها اتفاق مجموعة أوبك+) لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ الربع الثالث من عام 2021، دوراً في الحد من تراجع إمدادات دول أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 67 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (8)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

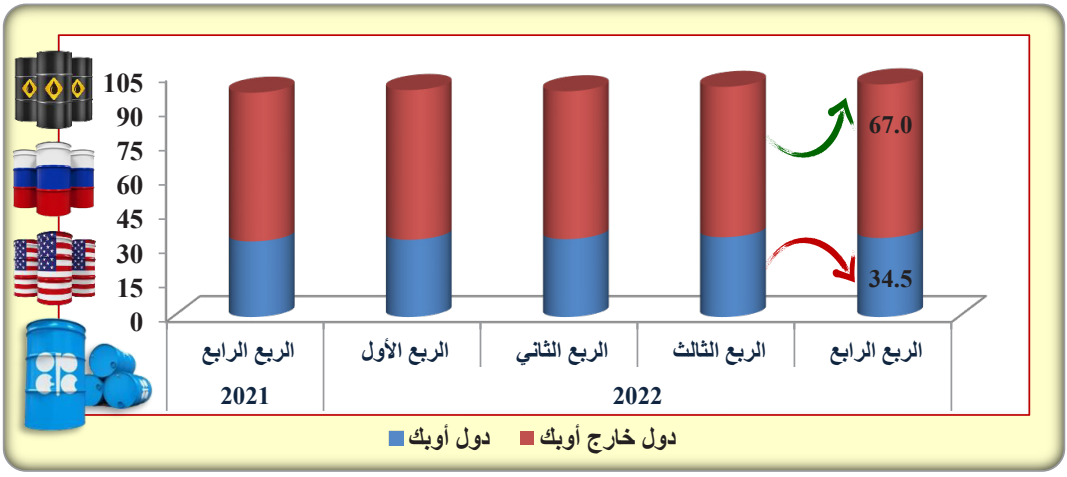

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2022 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وارتفاع إنتاج دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية (بما في ذلك الصين). فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[2]، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الرابع من عام 2022، تزامناً مع استمرار تعافي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ نحو 19.69 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 370 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. هذا وقد ارتفع معدل انتاج النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في الثاني من شهر ديسمبر 2022 إلى 12.2 ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ شهر أبريل 2020، إلا أنه ما زال أقل بكثير من المستوى الأسبوعي القياسي المسجل قبل جائحة فيروس كورونا والبالغ 13.1 مليون ب/ي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

[2] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا تجدر الإشارة إلى تباطؤ وتيرة تعافي إنتاج النفط الأمريكي للربع الثاني على التوالي، حيث رفعت شركات الطاقة الأمريكية عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 17 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2022، مقارنة بزيادة بلغت 9 حفارات فقط خلال الربع السابق، وزيادة بلغت 62 حفارة خلال الربع الثاني من نفس العام، ليصل إجماليها إلى 621 حفارة، وهو مستوى مرتفع بنسبة بلغت 29.4% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes الأمريكية. حيث كان لتركيز منتجي النفط الأمريكي على تأمين المعدات والعمالة المحدودة وسط ارتفاع التضخم وما يرتبط به من زيادة في تكاليف التشغيل، دوراً في حدوث هذا التباطؤ.

كما كان لانقطاعات الإمدادات بسبب اضطرابات الطقس دوراً في الحد من ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2022، حيث تأثرت الإمدادات سلباً، بالعاصفة الثلجية Elliot التي تسببت في توقف مؤقت للإمدادات وسط تجمد النفط المتدفق في خطوط الأنابيب وتم إغلاق نحو 1.5 مليون برميل من طاقة التكرير اليومية على طول ساحل الخليج الأمريكي.

كما ارتفعت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2022، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 5.8 مليون برميل/يوم خلال شهر نوفمبر، ويأتي ذلك على خلفية إنتهاء الصيانة الموسمية للحقول (لا سيما حقل Hibernia). في حين تأثرت الإمدادات سلباً بالإغلاق المؤقت لخط أنابيب Keystone الذي ينقل النفط الخام من مقاطعة Alberta الكندية إلى مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب حدوث تسرب نفطي.

واستقرت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الرابع من عام 2022 بالقرب من نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق والبالغ نحو 2 مليون برميل/يوم، بدعم من ارتفاع إنتاج سوائل الغاز الطبيعي من حقل المتكثفات Quesqui. يذكر أن المكسيك تخطط لوقف صادرات النفط الخام في عام 2023 في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في سوق الوقود المحلي، حيث أشارت شركة PEMEX إلى أنها ستخفض صادرات النفط الخام خلال عام 2022 بأكثر من النصف لتصل إلى 435 ألف برميل/يوم، قبل التخلص التدريجي من الصادرات في عام 2023.

وارتفعت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الرابع من عام 2022 لتصل إلى نحو 3.65 مليون برميل/يوم. حيث ارتفع إنتاج النفط الخام في النرويج بدعم من إنتهاء الصيانة الموسمية، في حين كان لكل من إندلاع حريق في منشأة Aasgard B، وتأخر بدء الإنتاج في المرحلة الثانية من تطوير حقل Johan Sverdrup، دوراً في الحد من هذا الارتفاع. وارتفعت الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة بدعم من .زيادة إنتاج النفط الخام على الرغم من تراجع إنتاج سوائل الغاز الطبيعي بسبب استمرار عمليات الصيانة والانخفاضات الطبيعية في معدلات الإنتاج.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 170 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2022. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع إنتاج النفط الخام في البرازيل بدعم من بدء الإنتاج من المشروعات الجديدة وتخفيف عمليات الصيانة، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 3.9 مليون ب/ي في شهر أكتوبر، قبل أن يتراجع في شهر نوفمبر بسبب بعض المشكلات الفنية في حقل Tupi النفطي.

كما ارتفعت إمدادات **الصين** النفطية بنحو 50 ألف ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2022 لتصل إلى 4.43 مليون ب/ي، ومن المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2023 من خلال استثمارات شركات النفط الوطنية الصينية في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج النفط، وسط جهود من قبل شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمدادات الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر أن شركة الصين الوطنية للنفط البحري قد سبق وأن أعلنت عن استثمارات قيمتها 13 مليار دولار لتعزيز إمدادات النفط والغاز، تهدف بالدرجة الأساس إلى تجنب تكرار أزمة الطاقة التي واجهتها الصين في عام 2021.

وارتفعت إمدادات روسيا النفطية بنحو 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 11.15 مليون برميل/يوم، على الرغم من قرارات دول أوبك+ بشأن تعديل مستوى إنتاجها الشهري بالخفض خلال الربع الرابع من عام 2022، في حين كان لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة دوراً في الحد من هذا الارتفاع. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا (بما في ذلك كازاخستان وأذربيجان) بشكل ملحوظ بلغ نحو 340 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح ***الشكل (9)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالميـة خـلال الفتـرة (2021 -2022).

الشكل (9)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

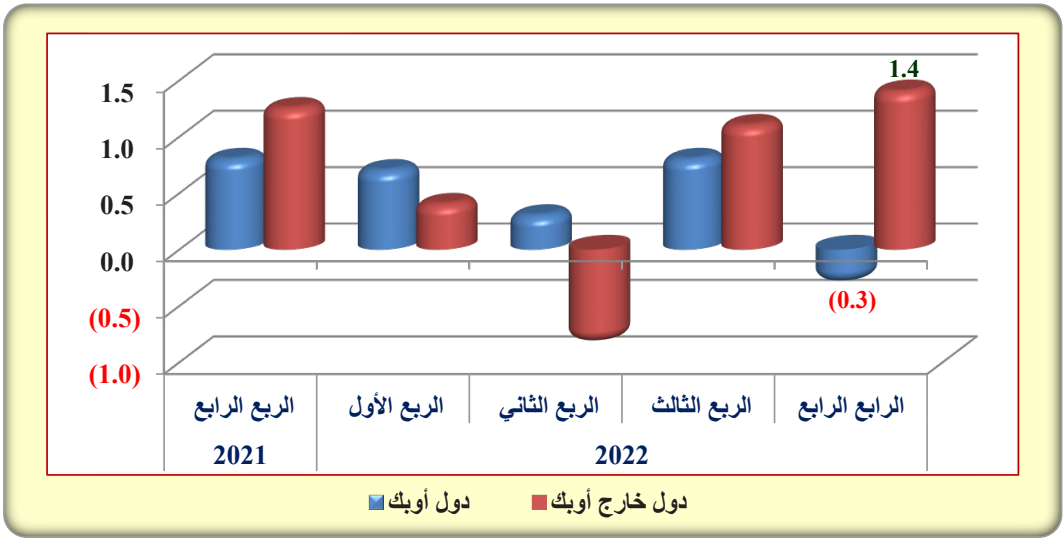

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2022، وإن كان بشكل أقل من المتوقع، بلغ 235 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.7% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 9 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى مسجل له منذ الربع الأول من عام 2020، مرتفعاً بمقدار 562 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 6.6% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 74% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ حوالي 12.1 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة، وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

[3] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

ويعزى تباطؤ تعافي إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2022 إلى انخفاض أسعار النفط الخام، واستمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب عدة أسباب أخرى مثل، مستويات التضخم المرتفعة وما يرتبط بها من زيادة في تكاليف الإنتاج وصعوبة الاحتفاظ بالعمالة، والتأخيرات في سلسلة التوريد التي تبطئ نشاط الحفر، وهو ما يجعل شركات الطاقة الأمريكية غير قادرة على القيام بعمليات الاستكشاف بالقدر الذي يمكنها أو ترغب فيه من الناحية التقنية.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر يناير 2023، بمشاركة شركات الطاقة في ثلاث ولايات وهي Texas و Louisiana و New Mexico – المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 38 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، **كما يوضح *الشكل (10)*.**

الشكل (10)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

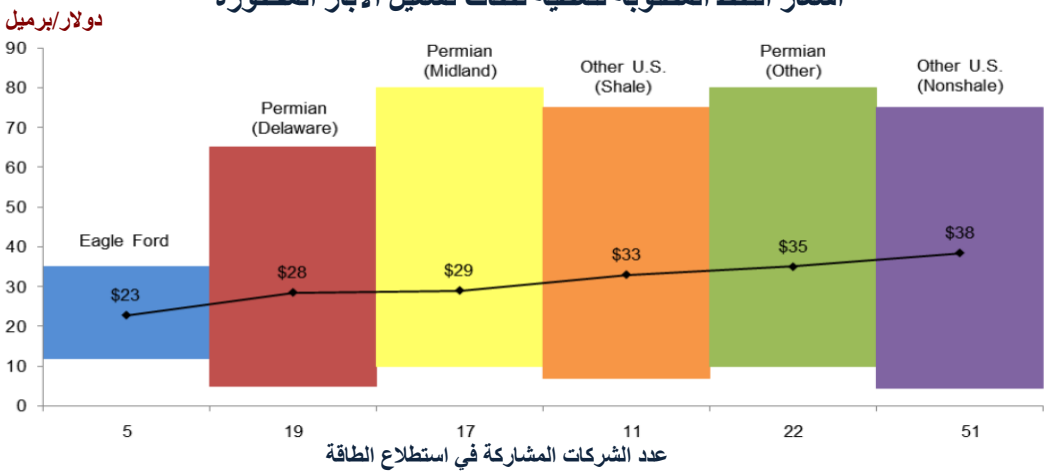

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، يناير 2023.

في حين تحتاج شركات الطاقة إلى سعر يتراوح ما بين 48 إلى 69 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح. في هذا السياق، فأن الشركات الكبيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط 10 آلاف ب/ي أو أكثر) تحتاج إلى 49 دولار/برميل في المتوسط، بينما تحتاج الشركات الصغيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط أقل من 10 آلاف ب/ي) إلى متوسط 59 دولار/برميل، **كما يوضح *الشكل (11)***.

الشكل (11)
أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

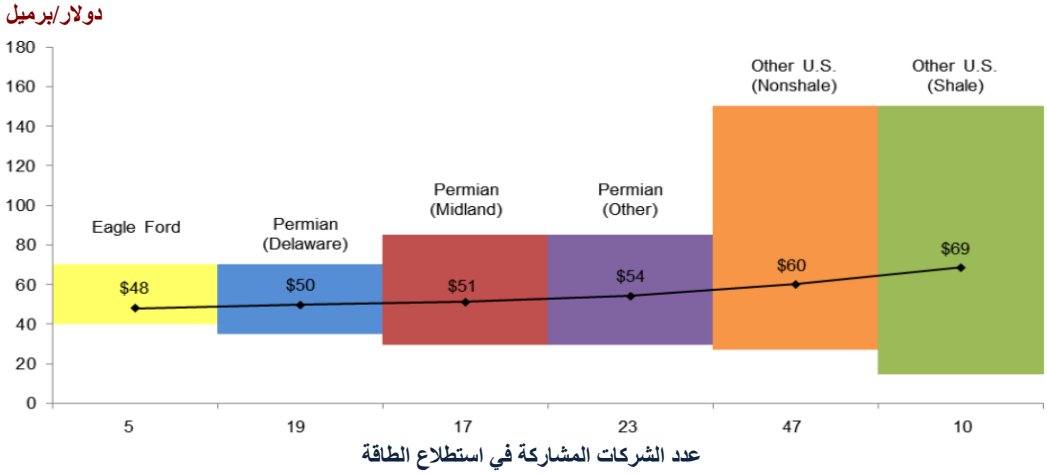

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، يناير 2023.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الرابع من عام 2022، تظهر تقديرات إدارة معلومات الأمريكية ارتفاع هذا المتوسط بمقدار 20 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 688 حفارة وهو أعلى مستوى له منذ الربع الأول 2020، مرتفعاً بمقدار 190 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة شهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً خلال الفترة (سبتمبر 2020 – ديسمبر 2022)، باستثناء شهر سبتمبر 2022، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12)***.

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2022– 2021)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الرابع 2021		8.484	498
الربع الأول 2022		8.391	568
الربع الثاني		8.540	642
الربع الثالث		8.811	668
الربع الرابع*		9.046	688
التغير عن	الربع الثالث 2022	0.235	20
	الربع الرابع 2021	0.562	190

*بيانات تقديرية

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، فبراير 2023.

الشكل (12)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2022– 2021)

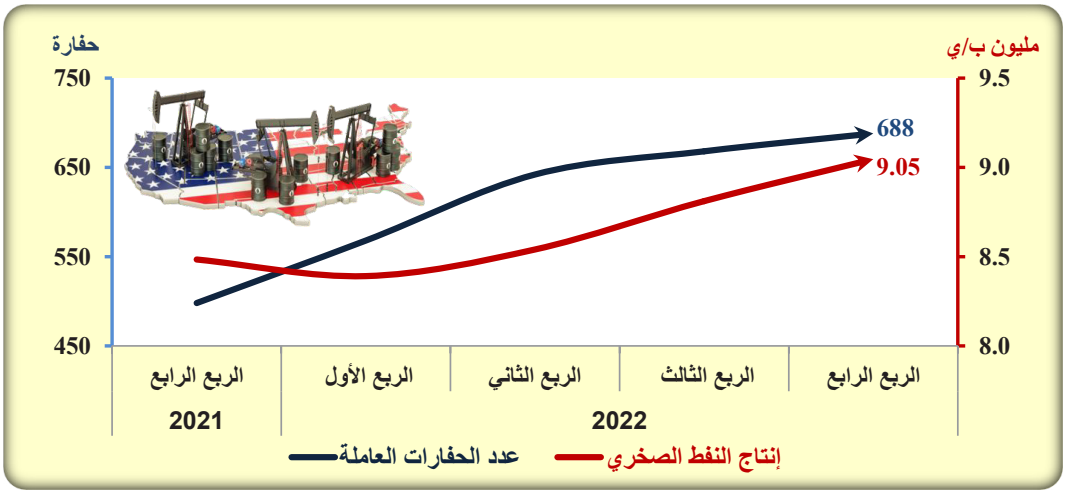

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، فبراير 2023.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2022 وهو الارتفاع الفصلي التاسع له على التوالي، غير أنه سجل أدنى وتيرة نمو فصلي منذ الربع الرابع من عام 2020 بلغت 128 بئر أو 4.5% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 2998 بئر، مرتفعاً بمقدار 944 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس والتي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (13).***

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2020– 2022)

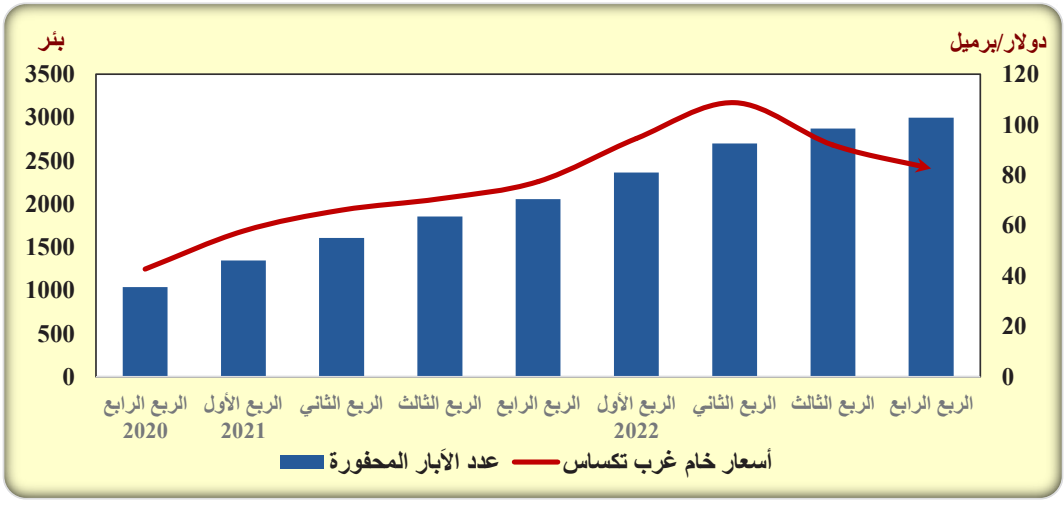

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، فبراير 2023.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إجمالي عدد الآبار المحفورة

المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 20 بئر مقارنة بالربع السابق الذي شهد ارتفاعاً بمقدار 86 بئر، ليصل إلى 2971 بئراً متراجعاً عن أعلى مستوى له مُنذ الربع الأول من عام 2020.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بنحو 27 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4629 بئر، وهو أول ارتفاع فصلي له مُنذ الربع الثاني من عام 2020، منخفضاً بنحو 455 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2021. ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط الوقت اللازم لإكمال الآبار بسبب التأخيرات في سلسلة التوريد ومعوقات تسارع نمو إنتاج النفط الصخري المشار إليها أعلاه، ومن شأن استمرار تمديد الوقت الفاصل بين حفر البئر وإكماله لأكثر من ستة أشهر أن يؤدي إلى إبطاء نمو الإنتاج خلال عام 2023.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 بشكل ملحوظ بلغ 1.8 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1.8%، ليصل إلى 101.2 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 900 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.9% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش الطلب في كل من دول أسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول الآسيوية (لا سيما الصين والهند)، ودول أوراسيا (بما في ذلك روسيا)، ودول أفريقيا. في حين كان لتراجع الطلب على النفط في كل من دول الأمريكيتين وأوروبا ودول أمريكا الجنوبية، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2021–2022)
(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الرابع 2021		46.8	53.5	100.3
الربع الأول 2022		45.8	53.6	99.4
الربع الثاني		45.4	52.8	98.2
الربع الثالث		46.6	52.8	99.4
الربع الرابع*		46.9	54.3	101.2
التغير عن	الربع الثالث 2022	0.3	1.5	1.8
	الربع الرابع 2021	0.1	0.7	0.9

*بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

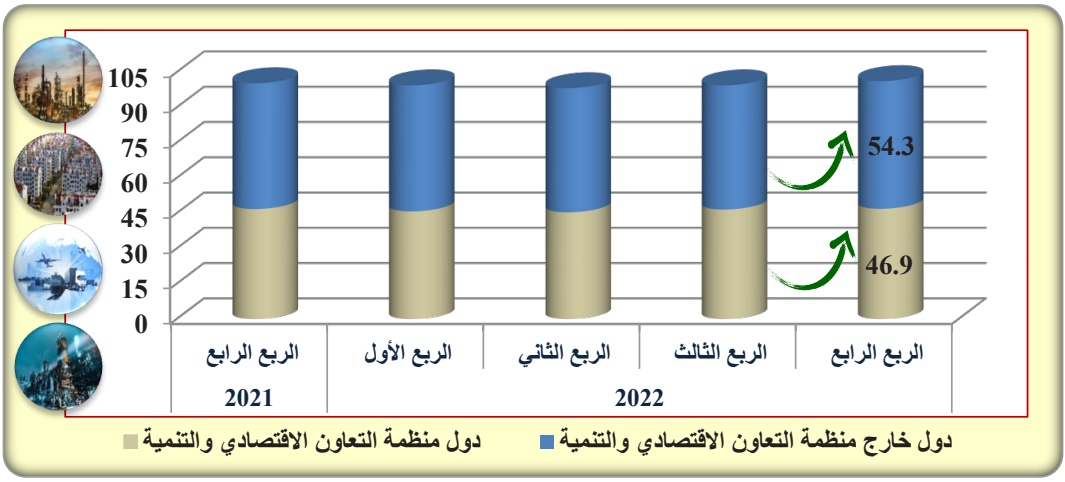

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الرابع من عام 2022:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 280 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2022، ليصل إلى نحو 46.9 مليون ب/ ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 140 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 25.2 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تباطؤ النمو الفصلي للطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 20 ألف ب/ي فقط مقارنة بنمو بلغ 210 ألف ب/ي خلال الربع السابق، فضلاً عن تراجع إجمالي الطلب في كلاً من كندا والمكسيك بنحو 170 ألف ب/ي.

في هذا السياق، استمر ضعف الطلب الأمريكي على النفط خلال شهر أكتوبر 2022 متأثراً بمستويات التضخم المرتفعة التي كان لها دوراً رئيسياً في تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، فضلاً عن انخفاض الطلب على الغازولين، وانخفاض الطلب على النافتا من قطاع البتروكيماويات. يأتي ذلك قبل أن يتحسن الطلب الأمريكي على النفط بشكل نسبي خلال شهري نوفمبر وديسمبر، بدعم من ارتفاع الطلب على وقود التدفئة تزامناً مع بداية فصل الشتاء، وارتفاع الطلب على وقود الطائرات في ظل استمرار تحسن قطاع السفر الجوي.

كما انخفض الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الرابع من عام 2022 بحوالي 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.9 مليون ب/ي. حيث تسبب ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النشاط الاقتصادي والصناعي في تراجع الطلب على الديزل لقطاع النقل بالشاحنات والنافتا المستخدمة في قطاع البتروكيماويات، فضلاً عن استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وانخفاض الطلب على الغازولين تزامناً مع التراجع الموسمي في حركة المركبات خلال فصل الشتاء. وعلى الجانب الإيجابي، كان لاستمرار التعافي في حركة السفر الجوي دوراً في ارتفاع الطلب على وقود الطائرات.

بينما ارتفع طلب **دول آسيا/المحيط الهادئ** بشكل ملحوظ بلغ 590 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثالث من عام 2022 ليصل إلى نحو 7.8 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار تعافي الطلب على وقود الطائرات والغازولين والديزل وسط تحسن ملحوظ في حركة التنقل والسفر الجوي (لا سيما في استراليا)، فضلاً عن التوجه نحو التحول إلى استخدام المنتجات النفطية بسبب أسعار الغاز الطبيعي المرتفعة. وعلى الجانب السلبي، كان مستوى الطلب على النافتا ضعيف نتيجة سياسة Zero Covid في الصين التي أثرت سلباً على صناعة البتروكيماويات في كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021–2022)
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الرابع 2021		25.0	13.9	7.8	46.8
الربع الأول 2022		24.8	13.2	7.9	45.8
الربع الثاني		25.0	13.4	7.0	45.4
الربع الثالث		25.3	14.1	7.2	46.6
الربع الرابع*		25.2	13.9	7.8	46.9
التغير عن	**الربع الثالث 2022**	(0.1)	(0.2)	0.6	0.3
	الربع الرابع 2021	0.1	–	(0.01)	0.1

* بيانات تقديرية.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

تعافى طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 ليرتفع بنحو 1.5 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 2.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 54.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 12.8 مليون

برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. هذا وقد استقر طلب **الدول العربية** على النفط عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 7.3 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13.4% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الرابع من عام 2022، مرتفعاً بنحو 340 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، ويأتي ذلك بدعم من استمرار قوة الأداء الاقتصادي وارتفاع الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة في قطاع توليد الكهرباء، وزيادة الطلب على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع انتعاش حركة التنقل والسفر الجوي. في حين ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 5.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 60 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2022 بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 29.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة بشكل ملحوظ بلغ 600 ألف برميل/يوم أو بنسبة 4.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 15.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2022. في هذا السياق، تأثر الطلب الصيني على النفط سلباً خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022، باستمرار القيود والإجراءات المرتبطة بسياسة Zero – Covid ودخول العديد من المدن الصينية في عمليات إغلاق كاملة/جزئية وتقلص حركة السفر الجوي، مما تسبب في تقييد النشاط الاقتصادي وضعف نشاط التصنيع وتراجع الطلب على وقود النقل (باستثناء الديزل الذي تلقى دعماً – إلى جانب النافتا – من انتعاش صناعة البتروكيماويات). يأتي ذلك قبل أن يتعافى الطلب الصيني على النفط نسبياً خلال شهر ديسمبر 2022 بدعم من إلغاء/تخفيف القيود المرتبطة بمنع انتشار فيروس كورونا، والتوجه نحو زيادة الإنفاق المالي للمساعدة في التعافي الاقتصادي، مع بدء تحسن قطاع التصنيع، لترتفع الإنتاجية اليومية لمصافي تكرير النفط الصينية إلى ثاني أعلى مستوى شهري لها خلال عام 2022.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع **الطلب الهندي** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.4 مليون برميل/ يوم. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الملحوظ في الطلب على الديزل في ظل تزايد نشاط القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، مع استمرار تعافي حركة السفر الجوي وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب على وقود الطائرات، فضلاً عن تحسن النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال موسم الاحتفالات، والتوسع في مشروعات تشييد الطرق.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في **البرازيل** بنحو 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع ارتفاع الطلب على الديزل بدعم من تحسن النشاط الصناعي والنقل بالشاحنات، واستمرار تعافي الحركة الجوية وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب على وقود الطائرات. وفي المقابل، انخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 250 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.5 مليون ب/ ي، متأثراً بشكل جزئي بتراجع الطلب على النافتا في ظل ضعف صناعة البتروكيماويات.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط ارتفاعاً هو الأول له على أساس فصلي خلال عام 2022، بلغ نحو 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 4.8 مليون ب/ي. حيث ارتفع **طلب روسيا** على النفط بمقدار 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.6 مليون ب/ي، كما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021–2022)
(مليون برميل/ يوم)

	2021	2022				التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2021
الدول العربية :	**7.0**	**7.2**	**7.2**	**7.3**	**7.3**	**–**	**0.3**
الدول الأعضاء	5.9	6.1	6.1	6.2	6.2	–	0.3
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.4**	**5.4**	**5.1**	**5.4**	**5.5**	**0.1**	**0.1**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.4**	**12.6**	**12.3**	**12.8**	**12.8**	**0.1**	**0.4**
الدول الآسيوية	**28.9**	**29.0**	**28.9**	**28.3**	**29.4**	**1.1**	**0.6**
منها: الصين	15.2	14.7	14.4	14.6	15.2	0.6	0.03
الهند	5.0	5.2	5.2	5.0	5.4	0.4	0.3
الدول الأخرى	8.6	9.1	9.3	8.7	8.9	0.1	0.2
دول أمريكا اللاتينية	**6.3**	**6.3**	**6.4**	**6.6**	**6.5**	**(0.1)**	**0.1**
منها: البرازيل	2.7	2.8	2.8	2.9	3.0	0.2	0.3
الدول الأخرى	3.6	3.5	3.6	3.7	3.5	(0.3)	(0.2)
دول أوراسيا	**5.0**	**4.9**	**4.6**	**4.5**	**4.8**	**0.3**	**(0.2)**
منها: روسيا	3.8	3.7	3.4	3.5	3.6	0.1	(0.2)
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.7**	**0.8**	**0.07**	**0.01**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**53.4**	**53.6**	**52.8**	**52.7**	**54.3**	**1.5**	**0.9**

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الارقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 10 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.758 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 115 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من

[4] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد استقر في نهاية الربع الرابع من عام 2022 عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 1.046 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 60 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.712 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 55 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.481 مليار برميل (منها 589 مليون برميل من النفط الخام و 892 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 17 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 16 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.205 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 10 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، انخفض ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند حوالي 421 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 3 مليون برميل على أساس سنوي. كما انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 784 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 7 مليون برميل على أساس سنوي.

هذا وتجدُر الإشارة إلى انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الخامس والعشرون من شهر نوفمبر 2022 بسابع أكبر وتيرة مسجلة على الإطلاق منذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات في عام 1982، والأكبر منذ يونيو 2019، بلغت حوالي 12.6 مليون برميل، ليصل إلى 419 مليون برميل، على خلفية تراجع صافي واردات النفط الخام الأمريكية إلى مستوى قياسي، وارتفاع متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير الأمريكية إلى أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2019. يأتي ذلك قبل أن يرتفع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في التاسع من شهر ديسمبر 2022، بأكبر وتيرة مسجلة منذ شهر

مارس 2021، بلغت أكثر من 10 مليون برميل، تزامناً مع تراجع نشاط مصافي التكرير واستمرار السحب من المخزونات الاستراتيجية. وكان للإغلاق المؤقت لخط أنابيب Keystone الذي ينقل النفط الخام من مقاطعة Alberta الكندية إلى الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية حدوث تسرب نفطي دوراً في انخفاض مخزون النفط الخام التجاري الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2022.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بنحو 4 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 922 مليون برميل (منها 337 مليون برميل من النفط الخام و 585 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 67 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز هذا الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، حيث تزايدت تلك المخزونات قبل بدء حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية في الخامس من شهر فبراير 2023.

وانخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بحوالي 4 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 354 مليون برميل (منها 120 مليون برميل من النفط الخام و 234 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 30 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2017 – 2021) خلال الربع الرابع من عام 2022، حيث بلغ هذا الانخفاض نحو 168 مليون برميل في شهر أكتوبر 2022، ونحو 137 مليون برميل في شهر نوفمبر 2022، ونحو 95 مليون برميل في شهر ديسمبر 2022. ويعزى التقلص في عجز المخزونات التجارية مقابل متوسط الأعوام الخمسة السابقة بشكل رئيسي إلى السحب من المخزونات النفطية الاستراتيجية، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
(مليون برميل)

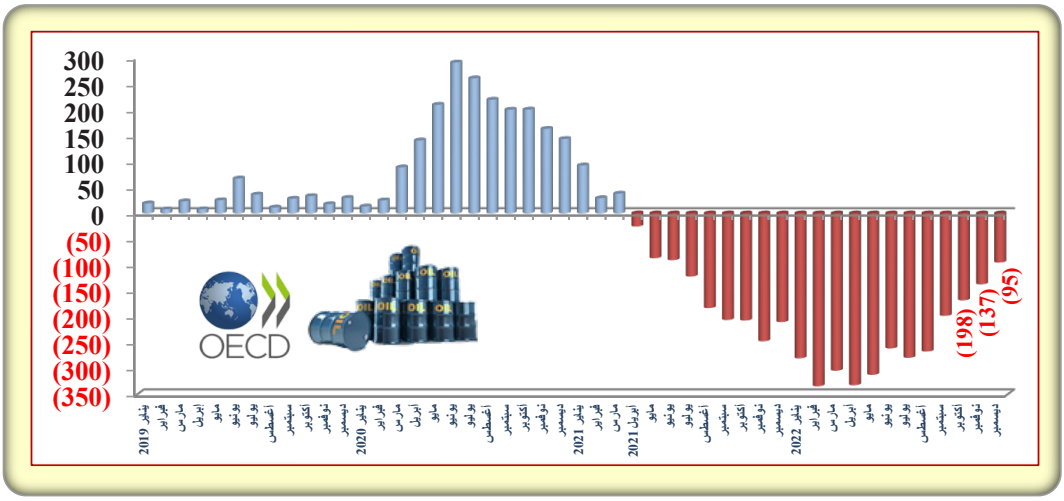

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[5]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 104 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.146 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 260 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 114 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.904 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 375 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بنحو 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.548 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 200 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

بنحو 23 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.448 مليار برميل، بينما انخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بمقدار 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100 مليون برميل. ويعزى ذلك جزئياً إلى التغيير في مسار التدفقات التجارية بعد أن ابتعد النفط الخام الروسي عن السوق الأوروبية التقليدية وأبحر لمسافات أطول إلى الأسواق الآسيوية، بينما تستبدل أوروبا هذا النفط من مصادر أخرى تتطلب وقت شحن أطول، وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على ناقلات النفط العالمية.

المخزون الاستراتيجي

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 40 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.501 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 282 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[6] في نهاية الربع الرابع من عام 2022 بحوالي 44 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر 1983، مما أثار مخاوف بشأن أمن الطاقة. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في بداية شهر مارس 2022 عن خطة لسحب 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية في إطار خطة وكالة الطاقة الدولية الأولية للطوارئ بسحب 62.7 مليون برميل للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي نهاية نفس الشهر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) بدءاً من شهر مايو 2022. كما أعلنت باقي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية عن سحب 60 مليون برميل من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية على مدى ستة أشهر. وتجدر الإشارة إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في الثامن عشر من شهر أكتوبر 2022، عزمها إعادة شراء النفط الخام للمخزون الاستراتيجي عندما تكون أسعار النفط عند أو أقل من 67 إلى 72 دولار للبرميل، مما سيدعم التوقعات بشأن آفاق الطلب، ويشجع شركات الطاقة على

[6] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الاستثمار في الإنتاج، ومن ثم يساعد على تحسين أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وخفض أسعار الوقود المرتفعة بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية. كما نوهت الإدارة الأمريكية إلى أن المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي عند مستوى قياسي يبلغ حوالي 400 مليون برميل ويظل هو الأكبر عالمياً.

ومن جانبها، أعلنت وزارة الطاقة الأمريكية في منتصف شهر ديسمبر 2022 عن توجهها نحو شراء 3 مليون برميل خلال شهر فبراير 2023، لإعادة بناء مخزونات النفط الخام الاستراتيجية وتعزيز أمن الطاقة. كما تم الإعلان عن خطط لتوفير ما يقرب من 2 مليون برميل من النفط الخام لمصافي التكرير الأمريكية من خلال تبادل طارئ[7] يهدف إلى معالجة اضطرابات الإمدادات الناجمة عن الإغلاق المؤقت لخط أنابيب Keystone.

إجمالي المخزون العالمي[8]

بلغ ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 نحو 8.954 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 91 مليون برميل أي بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 293 مليون برميل أي بنسبة 3.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (16).***

[7] تسمح عمليات التبادل الطارئة لمصافي تكرير النفط الأمريكية باقتراض النفط الخام من المخزون الاستراتيجي لفترة قصيرة بسبب اضطرابات الإمدادات الناجمة عن الأعاصير أو انقطاع خطوط الأنابيب، ويتعين على المصافي رد الكميات المسحوبة في وقت لاحق.
[8] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2021 – 2022)
(مليون برميل)

المنطقة	2021	2022		التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2021
الأمريكيتين	**1464**	**1472**	**1481**	**9**	**17**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1195	1221	1205	(16)	10
أوروبا	**855**	**918**	**922**	**4**	**67**
أسيا/ المحيط الهادئ	**324**	**358**	**354**	**(4)**	**30**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2643**	**2748**	**2758**	**10**	**115**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2886**	**3042**	**3146**	**104**	**260**
إجمالي المخزون التجاري**	**5529**	**5790**	**5904**	**114**	**375**
المخزون في البحر	**1348**	**1533**	**1548**	**15**	**200**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1783**	**1541**	**1501**	**(40)**	**(282)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	594	416	372	(44)	(222)
إجمالي المخزون العالمي	**8661**	**8863**	**8954**	**91**	**293**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	56.7	58.4	59.6	1.2	2.9

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

الشكل (16)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2021-2022)
(مليار برميل)

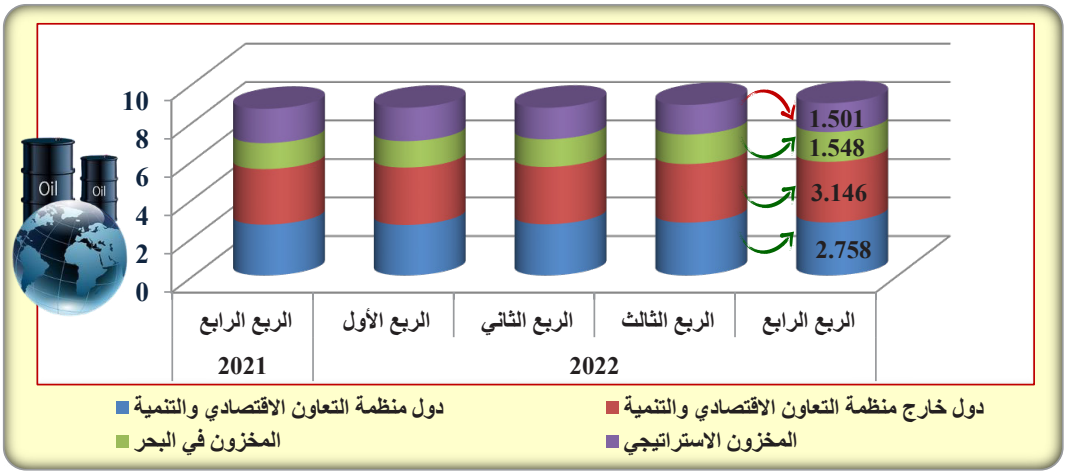

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2022 قد ارتفعت إلى 59.6 يوم من الاستهلاك، مقارنة بمستوى بلغ 58.4 يوم من الاستهلاك في نهاية الربع السابق، ومرتفعة بنحو 3 أيام مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 56.7 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الرابع من عام 2022، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا التي كان لها دور في تزايد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، حيث دخل الحظر الأوروبي على واردات النفط الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في الخامس من ديسمبر 2022، وتم تحديد سقف لأسعار تلك الواردات عند مستوى 60 دولار للبرميل. ومن جانبها، أعلنت روسيا حظر توريد النفط الخام ومنتجاته للدول التي قد تطبق هذا الإجراء، اعتباراً من بداية فبراير 2023 ولمدة خمسة أشهر، كما أنها قد تقوم بخفض إنتاجها النفطي استجابة للسقف السعري.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تراجع تأثر أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2022. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر أكتوبر 2022، على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي[9] (لا سيما خلال النصف الأول من الشهر)، بدعم من التزام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمواصلة سياسة رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم. وخلال شهري نوفمبر وديسمبر 2022، انخفضت أسعار النفط الخام، رغم تراجع مؤشر الدولار بعد ارتفاعه لمدة 9 أشهر متواصلة، وسط توقعات بإمكانية قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط والدولار الأمريكي أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط، ومنها ما ليس له علاقة بها.

[9] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً جزئياً في انخفاض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2022، على خلفية تنامي حالة عدم اليقين المحيطة بالآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي في ظل الضغوط التضخمية، وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية. بينما ساهم إتفاق دول أوبك+ في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية والإمدادات المستقبلية والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها

قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 179 ألف ب/ي أى بنسبة 2.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 64 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وتجدُر الإشارة إلى انخفاض واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 11 نوفمبر 2022 إلى نحو 5.6 مليون ب/ي وهو أدنى مستوياتها المسجلة منذ شهر مايو 2021. بينما ***ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بحوالى 25 ألف ب/ي أي بنسبة 1.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 93 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وعلى جانب الصادرات، ***ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 219 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية قد وصلت إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 5.1 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 21 أكتوبر 2022، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، حيث تم تداول خام غرب تكساس بخصم سعري كبير بلغ نحو 9 دولار للبرميل عن خام برنت وهو ما جعله أكثر جاذبية للمشترين في الأسواق، فضلاً عن تزايد عمليات شراء النفط الأمريكي من قبل مصافي التكرير الأوروبية لتعويض النفط الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا. كما عاودت صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الدول الآسيوية (لا سيما الصين والهند وكوريا الجنوبية) ارتفاعها مجدداً، بعد عدة أشهر من التراجع في ظل توجه تلك الدول نحو شراء النفط الخام الروسي منخفض السعر.

وفي المقابل، ***انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 58 ألف ب/ي، أى بنسبة 0.9% فقط مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 6.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 1.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وقد ارتفع متوسط

الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية إلى مستوى قياسي بلغ نحو 7.1 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في السابع من شهر أكتوبر 2022.

وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع إجمالي الصادرات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الأسبوع المنتهي في 25 نوفمبر 2022 إلى أعلى مستوى محقق منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغ حوالي 11.8 مليون ب/ي، لتتراجع صافي الواردات النفطية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. ويأتي ذلك قبل دخول الحظر الأوروبي على واردات النفط الروسي المنقول بحراً حيز التنفيذ في الخامس من ديسمبر 2022.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مصدر صافي للنفط خلال الربع الرابع من عام 2022 حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 2.1 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 1.8 مليون ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ حوالي 300 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الرابع 2021		3.3	10.0	4.4
الربع الأول 2022		3.4	10.4	4.6
الربع الثاني		2.8	10.0	4.9
الربع الثالث		2.5	9.4	4.4
الربع الرابع*		2.1	11.0	4.5
التغير عن	**الربع الثالث 2022**	(0.398)	1.583	0.119
	الربع الرابع 2021	(1.206)	0.964	0.153

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:
ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الرابع 2021		(3.0)	(0.352)	(0.217)
الربع الأول 2022		(2.9)	(0.394)	(0.510)
الربع الثاني		(4.2)	(0.404)	(0.400)
الربع الثالث		(4.3)	(0.642)	(0.333)
الربع الرابع*		(4.2)	(0.749)	0.082
التغير عن	الربع الثالث 2022	0.083	(0.106)	0.415
	الربع الرابع 2021	(1.158)	(0.397)	0.299

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:
ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بحوالي 1.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 16.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 11 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها منذ الربع الأول من عام 2021، ومرتفعة بنحو 964 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام قد انعتشت خلال شهر أكتوبر 2022، حيث بلغت حوالي 10.2 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنسبة بلغت 3.3% مقارنة بالشهر السابق، تزامناً مع بدء التشغيل التجريبي لوحدات تكرير جديدة. وواصلت واردات الصين من النفط الخام ارتفاعها خلال شهر نوفمبر مسجلة أعلى مستوى لها في عشرة أشهر بلغ نحو 11.4 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قيام مصافي التكرير الحكومية الصينية بتجديد مخزوناتها من النفط الخام مستفيدة من الأسعار المنخفضة، حيث كثفت تلك المصافي مشترياتها من النفط الخام الأمريكي، للاستفادة من فرص المراجحة (عمليات شراء وبيع النفط المتزامنة من مناطق مختلفة للاستفادة من فروق

الأسعار)، مع الحفاظ على واردات مرتفعة من النفط الروسي الأرخص سعراً في ظل العقوبات المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية (بما في ذلك الإمدادات التي يتم ضخها عبر خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ والشحنات المنقولة بحراً من موانئ روسيا في أوروبا والشرق الأقصى)، وقامت المصافي الخاصة باستيراد كمية قياسية من النفط الخام الإيراني، وفقاً لبيانات شركة Vortexa Analytics لتتبع حركة الناقلات، يأتي ذلك إلى جانب بدء تشغيل وحدات التكرير الجديدة المشار إليها أعلاه. وحافظت واردات الصين من النفط الخام على مستواها المرتفع في شهر ديسمبر، وسط استمرار مصافي التكرير الخاصة في استخدام حصص الواردات قبل نهاية العام.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط تلك الواردات قد شهد انخفاضاً للعام الثاني على التوالي في عام 2022، حيث بلغ 10.2 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بنسبة 0.9% مقارنة بعام 2021، ويأتي ذلك على الرغم من الانتعاش الملحوظ خلال الربع الرابع، حيث تسببت القيود الصارمة لمنع انتشار فيروس كورونا Zero - Covid في تباطؤ الاقتصاد والطلب على الوقود. هذا وقد استمرت المملكة العربية السعودية في كونها أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين خلال عام 2022.

كما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بمقدار 248 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 710 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 154 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2022. في حين ارتفعت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بشكل ملحوظ بلغ نحو 354 ألف ب/ي أو بنسبة 32% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى مسجل منذ الربع الثاني من عام 2021. في هذا السياق، يذكر أن صادرات الصين من المنتجات النفطية قد ارتفعت في شهر ديسمبر 2022 بنسبة 139% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 1.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أبريل 2020، ويأتي ذلك بدعم رئيسي من ضعف الطلب المحلي وارتفاع حصص التصدير.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 1.5 مليون ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 10.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 567 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 119 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 153 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط مصافي التكرير بعد انتهاء موسم الرياح الموسمية، مع سعي تلك المصافي للاستفاده من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصديره كوقود إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأسعار السوق المرتفعة. هذا وقد أصبحت روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند خلال الربع الرابع من عام 2022، مع ارتفاع واردات الهند من النفط الروسي في شهر ديسمبر 2022 إلى أكثر من 1 مليون ب/ي، للمرة الأولى على الإطلاق، وفقاً لبيانات شركة Vortexa Analytics لتتبع حركة الناقلات.

كما ارتفعت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 249 ألف ب/ي، أي بنسبة 27.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 32 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويأتي ذلك بدعم من ارتفاع واردات الهند من غاز البترول المسال التي سجلت مستوى قياسي في شهر نوفمبر 2022. وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 13.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى لها مُنذ الربع الرابع من عام 2020، ومنخفضة بنحو 267 ألف ب/ي على أساس سنوي، ويأتي ذلك تزامناً مع الاحتفالات الموسمية التي عززت الطلب المحلي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الرابع من عام 2022 بحوالي 534 ألف ب/ي، أي بنسبة 13.1% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 452 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

واصل أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** تعافيه خلال الربع الرابع من عام 2022، وبدعم رئيسي من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لا سيما الصين). حيث ارتفعت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** بنحو 990 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 81.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.7 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 560 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 36.4 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى: **أولاً:** التراجع النسبي في معدلات تشغيل المصافي في كوريا الجنوبية وسط ضعف الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات (لا سيما النافتا) متأثراً بسياسة Zero Covid في الصين. **ثانياً:** الانخفاض الملحوظ في نشاط مصافي التكرير الأوروبية على خلفية عمليات الصيانة المخطط لها وغير المخطط لها في بعض المصافي خلال شهر أكتوبر 2022 مثل مصفاة Sannazzaro التابعة لشركة Eni الإيطالية، ومصفاة Repsol's Tarragona في إسبانيا ، ومصفاة Galp Energia's Sines في البرتغال. يأتي ذلك إلى جانب الإضراب العمالي الذي شهدته 5 مصافي تكرير من أصل 6 مصافي في فرنسا واستمر حتى أوائل شهر نوفمبر 2022. هذا وقد شكل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ضغطاً على تكاليف تشغيل مصافي تكرير النفط الاوروبية التي تعتمد أغلبها على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة. **ثالثاً:** تأثر نشاط مصافي التكرير الأمريكية بالانقطاعات غير المخطط لها، حيث أدت العاصفة الثلجية Elliot التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر شهر ديسمبر 2022 إلى إغلاق حوالي 1.5 مليون برميل من طاقة التكرير النفط اليومية على طول ساحل الخليج الأمريكي، وتراجع معدل تشغيل مصافي التكرير إلى 79.6% وهو أدنى مستوى مسجل له منذ شهر مارس 2021، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التي أظهرت أيضاً ارتفاع هذا المعدل خلال الأسبوع

الأخير من شهر نوفمبر إلى 95.5% وهو أعلى مستوى له منذ شهر أغسطس 2019 بدعم من بداية فصل الشتاء الذي عادة ما يشهد ارتفاع في الطلب على وقود التدفئة، مما كان له دور في الحد من تراجع كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2022.

وفي المقابل ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الرابع من عام 2022، بشكل ملحوظ بلغ نحو 1.6 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 44.9 مليون ب/ ي، يعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى تعافي أداء نشاط التكرير في الصين عقب تراجعه خلال الربع السابق، حيث كثفت مصافي التكرير من عملياتها لتصدير المزيد من الوقود المكرر (لا سيما الديزل) وبدأ التشغيل التجريبي لمصفاة تكرير جديدة تابعة لشركة PetroChina المملوكة للدولة تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 200 ألف ب/ي، واستعداد شركة التكرير الخاصة Shenghong Petrochemical لبدء تشغيل وحدة جديدة تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 320 ألف ب/ي. هذا وقد ارتفعت انتاجية مصافي تكرير النفط الصينية في شهر نوفمبر إلى نحو 14.5 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى لها خلال عام 2022، مقترباً من المستوى القياسي البالغ 14.8 مليون ب/ي المسجل في شهر يونيو 2021. وعلى الرغم من ذلك، انخفض المتوسط السنوي في عام 2022 بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق، للمرة الأولى منذ عام 2001، متأثراً بالقيود الصارمة لمنع انتشار فيروس كورونا وانعكاسها السلبي على الاقتصاد واستهلاك الوقود.

كما انتعشت إنتاجية مصافي التكرير في منطقة الشرق الأوسط بدعم من توجه دول أوروبا نحو إيجاد واردات بديلة عن المنتجات النفطية الروسية التي يفترض أن تخضع للحظر في الخامس من فبراير 2023. وفي هذا السياق، بلغ متوسط صادرات الديزل من منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا نحو 420 ألف ب/ي في شهر ديسمبر 2022، وهو ثالث أعلى مستوى لها على الإطلاق، مع استحواذ المملكة العربية السعودية على حوالي 60% من هذه الصادرات، وفقًا لبيانات شركة S&P Global التي تتوقع أيضاً ارتفاع هذا المتوسط إلى حوالي 890 ألف ب/ي خلال الفترة (مارس – ديسمبر 2023)، مقارنة بحوالي 238 ألف ب/ي خلال النصف الأول من عام 2022 وحوالي 343 ألف ب/ي خلال النصف الثاني من عام 2022.

وشهدت إنتاجية مصافي التكرير ارتفاعاً نسبياً في كل من الهند وروسيا ودول أفريقيا خلال الربع الرابع من عام 2022، بينما تراجعت في دول أمريكا اللاتينية، ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).*** هذا وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك المصافي العالمية من النفط الخام قد ارتفع في شهر ديسمبر 2022 إلى نحو 82.3 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى شهري له منذ يناير 2020، مما يعكس الطلب القوي على المنتجات النفطية.

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2021 – 2022)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2021	2022		التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**35.7**	**37.0**	**36.4**	**(0.560)**	**0.670**
الأمريكيتين	18.2	19.0	18.9	(0.110)	0.680
أوروبا	11.5	11.8	11.4	(0.400)	(0.130)
أسيا/المحيط الهادئ	6.0	6.2	6.1	(0.050)	0.120
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**43.8**	**43.4**	**44.9**	**1.550**	**1.060**
الصين	14.0	13.0	14.0	0.980	(0.050)
الهند	5.0	4.7	4.8	0.060	(0.270)
دول الشرق الأوسط	7.3	7.5	7.8	0.280	0.510
روسيا	5.8	5.5	5.5	0.020	(0.230)
دول أمريكا اللاتينية	3.5	3.7	3.6	(0.030)	0.110
أفريقيا	1.8	1.8	1.9	0.080	0.040
دول أخرى**	6.4	7.2	7.4	0.160	0.950
الإجمالي العالمي	**79.6**	**80.3**	**81.3**	**0.990**	**1.730**

* بيانات تقديرية
** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

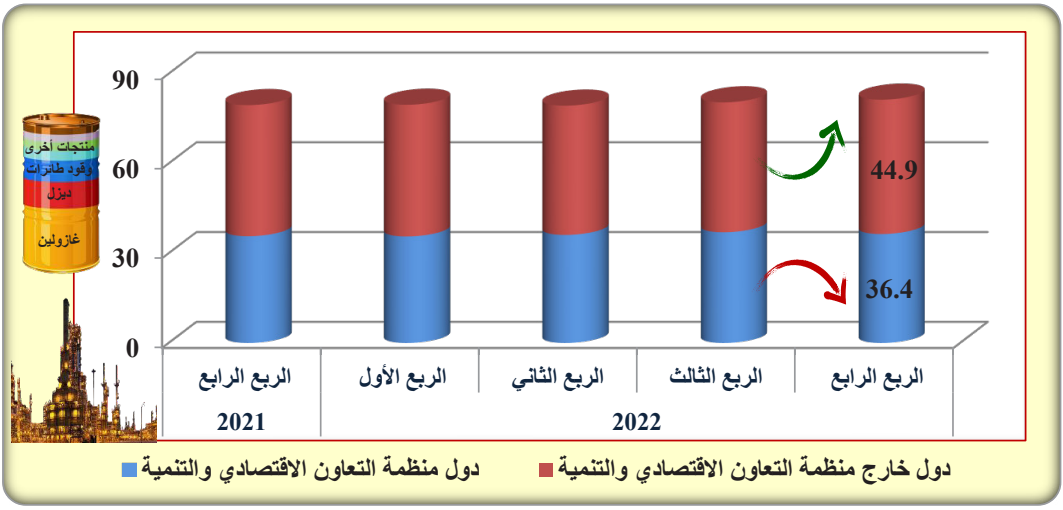

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

أحدثت المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية زخماً غير مسبوق لمصادر الطاقة المتجددة، حيث توجهت العديد من دول العالم نحو تعزيز السياسات الداعمة للطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري إلى تحسن القدرة التنافسية للطاقة الشمسية الكهروضوئية وتوليد الرياح مقابل أنواع الوقود الأخرى.

وفي هذا السياق، يشير تقرير "الطاقات المتجددة" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر ديسمبر 2022، إلى أن التوسع في قدرات الطاقة المتجددة خلال الفترة (2022 – 2027) سيكون أسرع بكثير مما كان متوقعاً قبل عام. حيث يتوقع نمو القدرة العالمية المضافة للطاقة المتجددة بنسبة 75% أو بحوالي 2400 جيجاوات خلال تلك الفترة، وهو ما يعادل إجمالي القدرة المركبة للطاقة المتجددة في الصين حالياً، ويمثل هذا النمو تسارعاً بمعدل 85% مقارنة بالأعوام الخمسة السابقة، وما يقرب من 30% أعلى مما كان متوقعاً في عام 2021، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ثلاثة عوامل أساسية، **أولها:** السياسات والإصلاحات التنظيمية والسوقية الحالية التي تنفذ في كل من الهند

والصين (الخطة الخمسية رقم 14)، **وثانيها:** انتهاج (خطة REPowerEU) في الاتحاد الأوروبي، **وثالثها:** إقرار (قانون خفض التضخم) في الولايات المتحدة الأمريكية، ***كما يوضح الشكل (18)***.

الشكل (18)
نسبة الارتفاع في توقعات قدرات الطاقة المتجددة العالمية لعام 2022 مقارنة بتوقعات عام 2021
(%)

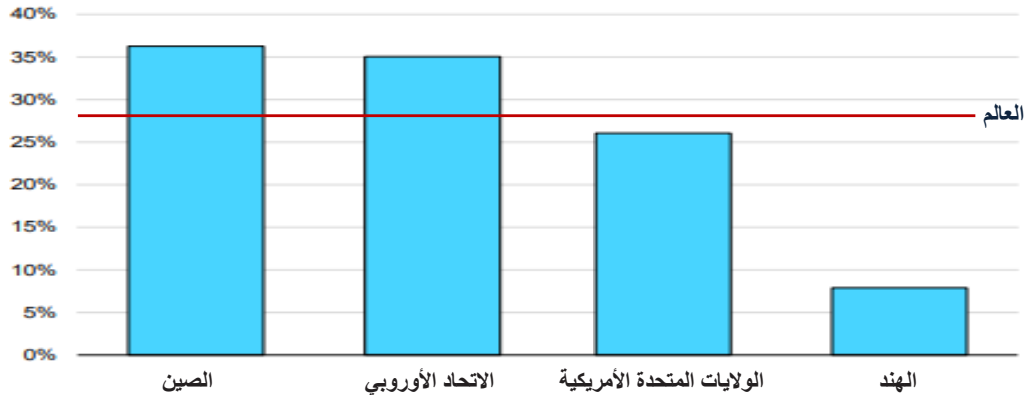

المصدر: IEA, Renewables 2022.

ومن المتوقع أن تأتي **الصين** في المرتبة الأولى، مستحوذة على ما يقرب من 50% من قدرة الطاقة المتجددة العالمية المضافة خلال الفترة (2022 – 2027)، حيث يتسارع النمو على الرغم من الإلغاء التدريجي لدعم طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية. ويعود ذلك إلى أن أهداف الطاقة المتجددة الطموحة في الخطة الخمسية رقم 14 وإصلاحات السوق والدعم الحكومي القوي، توفر ضماناً طويل المدى لإيرادات مصادر الطاقة المتجددة. وتشير توقعات السيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية إلى أن الصين ستصل إلى أهدافها في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية لعام 2030 مبكراً بحلول عام 2025.

أما فيما يخص **الاتحاد الأوروبي**، فقد حقق ثاني أكبر نمو في أسواق الطاقة المتجددة بعد الصين، مسجلاً توسعاً مستقراً خلال الفترة (2016 – 2021) مقارنة بالفترة (2010 – 2015). ويتوقع أن تتضاعف وتيرة التوسع خلال الفترة (2022 – 2027)، حيث قدمت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالفعل أهدافاً وسياسات طموحة لتسريع نشر الطاقة المتجددة قبل

حدوث الأزمة الروسية الأوكرانية، وتم اقتراح أهدافاً أكثر صرامة في إطار خطة "REPowerEU" للاستغناء عن واردات الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027.

وفي **الولايات المتحدة الأمريكية**، يتوقع أن تتضاعف القدرة المركبة للطاقة المتجددة تقريباً عن الأعوام الخمس السابقة، حيث أقر قانون خفض التضخم الأمريكي الصادر في أغسطس 2022، مد الإعفاءات الضريبية لمصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2032، مما يوفر رؤية غير مسبوقة طويلة الأجل لمشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية. كما أنه من المتوقع أن تتضاعف القدرات المضافة في **الهند** خلال فترة التوقعات، بقيادة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ومدفوعة بالمزادات التنافسية المنفذة لتحقيق الهدف الحكومي المتمثل في توفير 500 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، ***كما يوضح الشكل (19)***.

الشكل (19)
نمو قدرات الطاقة المتجددة في السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع* لوكالة الطاقة الدولية، خلال الفترة 2010 – 2027، (جيجاوات)

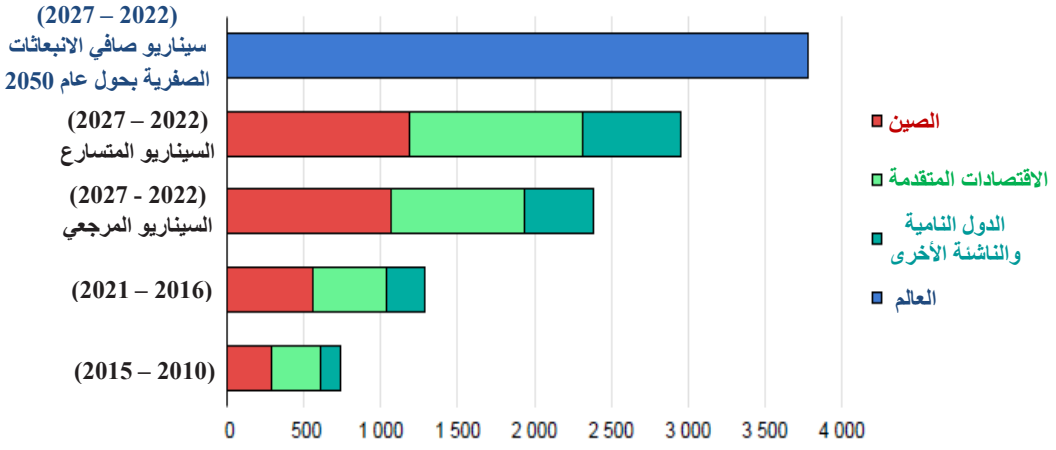

* يظهر السيناريو المتسارع أن القدرة العالمية للطاقة المتجددة يمكن أن تتوسع بنسبة 25% إضافية مقارنة بالتوقعات الرئيسية، إذا نجحت الدول في معالجة تحديات السياسة والتنظيم والتصاريح والتمويل وتوسيع البنية التحتية.

المصدر: IEA, Renewables 2022.

ومن المتوقع أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة ما يزيد عن 90% من التوسع في إجمالي القدرة العالمية لتوليد الكهرباء، وفقاً للسيناريو المرجعي. حيث يتوقع أن تصبح أكبر مصدر لتوليد الكهرباء في العالم بحلول أوائل عام 2025، متجاوزة بذلك التوليد بإستخدام الفحم. كما يتوقع أن تزداد

حصتها في مزيج الطاقة بنسبة 10% خلال الفترة (2022 – 2027) لتصل إلى حوالي 38% في عام 2027. وتُعد مصادر الطاقة المتجددة هي المصدر الوحيد لتوليد الكهرباء الذي من المتوقع أن تزداد حصته في مزيج الطاقة، مع انخفاض حصة كل من الفحم والنفط والغاز الطبيعي والطاقة النووية. هذا ويتوقع أن تزيد الكهرباء المولدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية بأكثر من الضعف خلال الفترة (2022 – 2027)، مما قد يوفر حوالي 20% من سعة توليد الطاقة العالمية في عام 2027. وفي الوقت ذاته، لا يزال نمو مصادر الطاقة المتجددة القابلة للتوزيع، بما في ذلك الطاقة المائية والطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية المركزة، محدوداً على الرغم من دورها الحاسم في دمج طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية في أنظمة الكهرباء العالمية، ***كما يوضح الشكل (20).***

الشكل (20)
القدرة العالمية لتوليد الكهرباء وفقاً للمصدر، الأعوام 2015 و2021 و2027
(%)

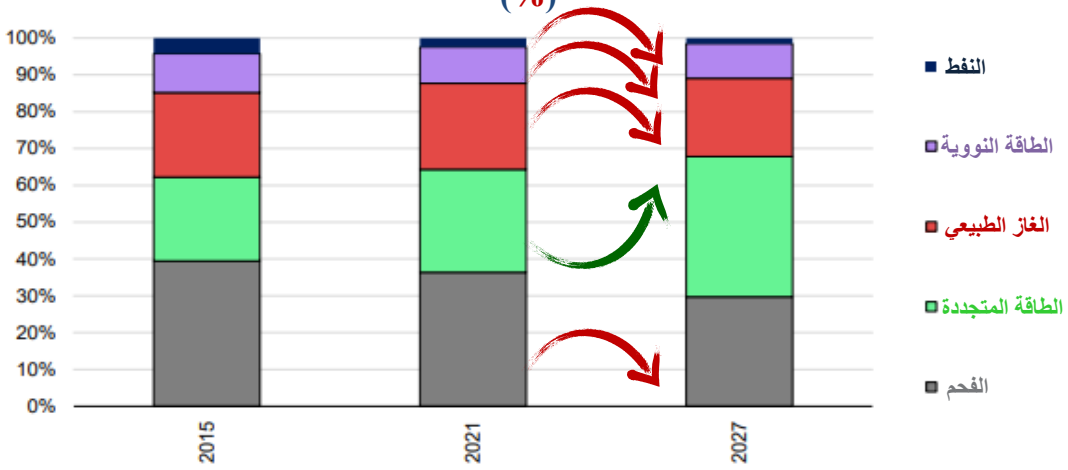

المصدر: IEA, Renewables 2022.

ومن المتوقع أن تتضاعف السعة التراكمية للطاقة الشمسية الكهروضوئية ثلاث مرات تقريباً، لتنمو بما يقرب من 1500 جيجاوات خلال الفترة (2022 – 2027)، وتتجاوز الغاز الطبيعي بحلول عام 2026، والفحم بحلول عام 2027. وتزيد الإضافات السنوية لقدرة الطاقة الكهروضوئية الشمسية بشكل متواصل، على الرغم من زيادة تكاليف الاستثمار الحالية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية،

وستكون الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق هي الخيار الأقل تكلفة لتوليد الكهرباء الجديدة في الغالبية العظمى من الدول في جميع أنحاء العالم. وستحقق الطاقة الشمسية الكهروضوئية الموزعة، مثل الطاقة الشمسية على أسطح المباني، نمواً أسرع نتيجة لارتفاع أسعار الكهرباء بالتجزئة ودعم السياسات المتزايد لمساعدة المستهلكين على خفض تكاليف الطاقة.

كما يتوقع أن يتم تشغيل أكثر من 570 جيجاوات من طاقة الرياح البرية الجديدة خلال الفترة (2022 – 2027). ومع ذلك، فإن إضافات طاقة الرياح البرية لن تحقق مستوى قياسي جديد بحلول نهاية فترة التوقعات، بخلاف المسجل في عام 2020، ويعزى ذلك إلى الإجراءات الطويلة لإصدار التصاريح ونقص التحسينات المدخلة على البنية التحتية للشبكات. وفي الوقت ذاته، يتوقع تسارع نمو طاقة الرياح البحرية على مستوى العالم، وستدعم السياسات الصينية التوسع الأسرع، وستصبح الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً كبيراً في نهاية فترة التوقعات المشار إليها أعلاه، بينما ستتراجع حصة دول أوروبا من إجمالي سعة طاقة الرياح البحرية المركبة العالمية من 50% في عام 2021 إلى 30% في عام 2027، ***كما يوضح الشكل (21)***.

الشكل (21)
صافي القدرات المضافة للطاقة المتجددة سنوياً، وفقاً للتكنولوجيا، السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع لوكالة الطاقة الدولية، 2015 -2027
(جيجاوات)

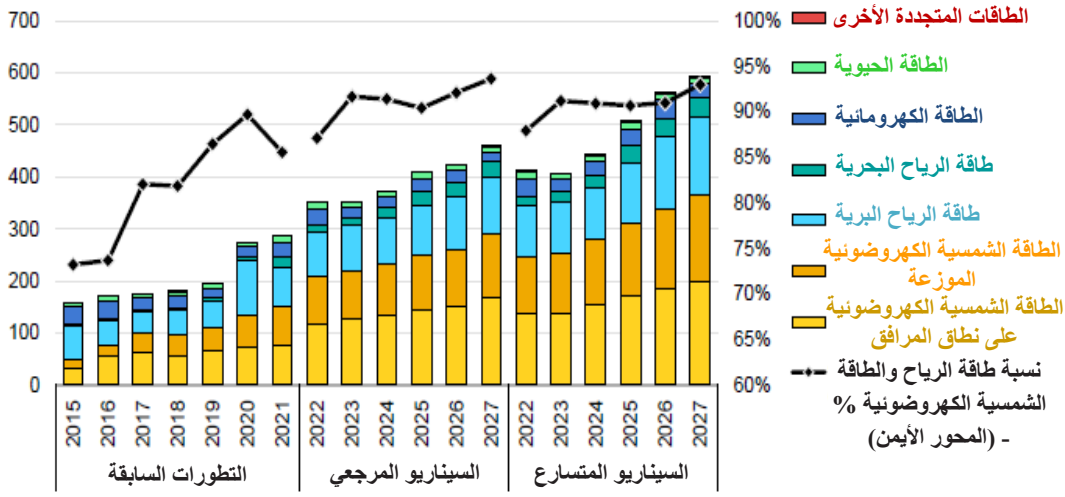

المصدر: IEA, Renewables 2022.

تجدُر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد ناقش بالفعل أهداف الطاقة المتجددة الطموحة ضمن خطة Fit for 55 المقترحة في عام 2021، أي قبل حدوث الأزمة الروسية الأوكرانية التي ساهمت بدورها في تسريع تحولات الطاقة، حيث ظهر أمن الطاقة كحافز قوي إضافي لتسريع نشر تقنيات الطاقة المتجددة، وتم اقتراح خطة REPowerEU من قبل المفوضية الأوروبية في مايو 2022، وتهدف الخطة إلى إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027، وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى نسبة 45% بحلول عام 2030، مقارنة بهدف خطة Fit for 55 البالغ 40%. ومن المتوقع تضاعف توسع الطاقة المتجددة في دول أوروبا خلال الفترة (2022 – 2027)، حيث أقرت أو اقترحت العديد من الدول الأوروبية خطط عمل لزيادة طموحاتها وزيادة دعم السياسات والتصدي للتحديات غير المالية، فعلى سبيل المثال زادت ألمانيا من أهداف الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة، وحسنت المكافآت على الطاقة الكهروضوئية الموزعة مع تقليل الجداول الزمنية لإصدار التصاريح، وقامت إسبانيا بتبسيط عملية إصدار التصاريح لمحطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح، وزيادة قدرة الشبكة لمشروعات الطاقة المتجددة الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن النمو البطيء لتقنيات الطاقة المتجددة في قطاعي النقل والتدفئة يعيق انتشار تلك التقنيات في دول الاتحاد الأوروبي. حيث تشير توقعات السيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية إلى توسع حصة الطاقة المتجددة في قطاع النقل من 9% في عام 2020 إلى حوالي 15% في عام 2027، وهو ما لا يتماشى مع تطلعات الاتحاد الأوروبي لعام 2030. أما بالنسبة لقطاع التدفئة، فتشير التوقعات إلى أن الزيادة السنوية في حصة مصادر الطاقة المتجددة تحتاج إلى حوالي 4 أضعاف النمو المتوقع، حتى تكون على المسار الصحيح مع أهداف خطة REPowerEU. وبشكل عام، تشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن تسريع التوسع في الطاقة المتجددة يُعد أمر بالغ الأهمية لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الوقود الأحفوري المستورد من روسيا. ولا تزال المرافق الكبيرة ومنتجي الطاقة المستقلين هم المستثمرون الرئيسيون في مصادر الطاقة المتجددة في أوروبا، وبالتالي لهم دوراً محورياً في زيادة وتيرة توسع طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية. وبعد تنظيم المجلس الأوروبي للحد الأقصى لأسعار مولدات الكهرباء في شهر أكتوبر 2022، يتوقع أن تقدم المزيد من دول الاتحاد الأوروبي تدابير تنظيمية جديدة لدعم التوسع في الطاقة المتجددة.

ومن المتوقع أن تزيد سعة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2022 – 2027) بمقدار 3 أضعاف مقارنة بفترة الأعوام الخمسة السابقة، لتصل إلى 45 جيجاوات. تشكل حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية 75% من هذه الزيادة، بسبب الجاذبية الاقتصادية للمشروعات على نطاق المرافق، والتي تُعد أحد الدوافع الرئيسية لتطوير الهيدروجين في المنطقة. فقد ساهم وفرة موارد الطاقة الشمسية وخفض تكاليف الاستثمار وظروف التمويل المواتية في بعض دول المنطقة في الوصول إلى أقل أسعار العطاءات الممنوحة عالمياً والتي تم التعاقد عليها في المزادات التنافسية لمنتجي الطاقة المستقلين (انخفضت أسعار العطاءات الممنوحة لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية من 56 دولار/ ميجاوات ساعة في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2015 إلى 10.4 دولار/ ميجاوات ساعة في المملكة العربية السعودية عام 2021).

ويتوقع أن تستحوذ المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية على أكثر من 72% من إجمالي نمو الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2022 – 2027). وستضيف **المملكة العربية السعودية** حوالي 10 جيجاوات من الطاقة المتجددة خلال فترة التوقعات، بقيادة الطاقة الشمسية الكهروضوئية ومدفوعة بالتقدم المحرز في كافة نماذج الأعمال: المزادات التنافسية، وعقود المرافق الثنائية، واتفاقيات شراء الطاقة الخاصة بالشركات، والمشروعات الحكومية. كما يتوقع أن تضيف **دولة الإمارات العربية المتحدة** حوالي 9.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة بين عامي 2022 و 2027 – وهو ما يمثل 4 أضعاف القدرة الحالية، بقيادة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، حيث إن المزادات التنافسية لأحجام كبيرة من المشروعات على نطاق المرافق تزيد من جاذبيتها الاقتصادية بشكل ملحوظ. وفي **سلطنة عُمان**، يتوقع أن تتوسع قدرة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة بمقدار 4.8 جيجاوات، مع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية التي تشكل معظم هذا التوسع، وسيتم تخصيص أكثر من النصف (2.8 جيجاوات) لإنتاج الهيدروجين. هذا وتشجع مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الوفيرة في سلطنة عُمان وموقعها الاستراتيجي على طول طرق الشحن، إنتاج الهيدروجين من الطاقة المتجددة وصادرات الأمونيا. ونتيجة لذلك، ظهرت مجموعة من المشروعات المخطط لها الموجودة في الموانئ، على الرغم من أن العديد منها في المراحل الأولى من التطوير. كما يتوقع أن يبلغ نمو قدرات الطاقة المتجددة في **المملكة المغربية** حوالي 4.4 جيجاوات خلال الفترة

(2022 – 2027)، بقيادة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية، وسيكون الدافع الرئيسي لهذا النمو هو البرنامج الحكومي للمزادات التنافسية لمنتجي الطاقة المستقلين، واتفاقيات شراء الطاقة الخاصة بالشركات التي ستعزز من تطوير طاقة الرياح البرية، وتوسع الطاقة الشمسية الكهروضوئية بدعم من المشروعات والمنشآت الحكومية لإنتاج الهيدروجين من الطاقة المتجددة. ويتوقع أن تنمو قدرات الطاقة المتجددة في **جمهورية مصر العربية** بمقدار 4.1 جيجاوات بين عامي 2022 و 2027، بقيادة طاقة الرياح البرية تليها الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

ـ الطاقة المتجددة المخصصة لإنتاج الهيدروجين

ومن المتوقع أن تزداد الطاقة المتجددة العالمية المخصصة لإنتاج الهيدروجين بمقدار 100 ضعف خلال الفترة (2022 – 2027)، مما يوفر فرصاً لإزالة الكربون من قطاعي الصناعة والنقل. حيث ستساهم السياسات والأهداف المقدمة في أكثر من 25 دولة على مستوى العالم في إنتاج نحو 50 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية التي ستستخدم بدورها في إنتاج الهيدروجين. وستقود الصين هذا النمو، تليها كل من أستراليا وتشيلي والولايات المتحدة الأمريكية، وتستحوذ هذه الأسواق الأربعة معاً على ما يقرب من ثلثي قدرات الطاقة المتجددة العالمية المخصصة لإنتاج الهيدروجين، ***كما يوضح الشكل (22)***.

الشكل (22)
إجمالي الطاقة المتجددة المخصصة لإنتاج الهيدروجين عالمياً في السيناريو المرجعي والسيناريو المتسارع، ووفقاً للتوزيع الجغرافي للسيناريو المرجعي، 2021-2027
(جيجاوات)

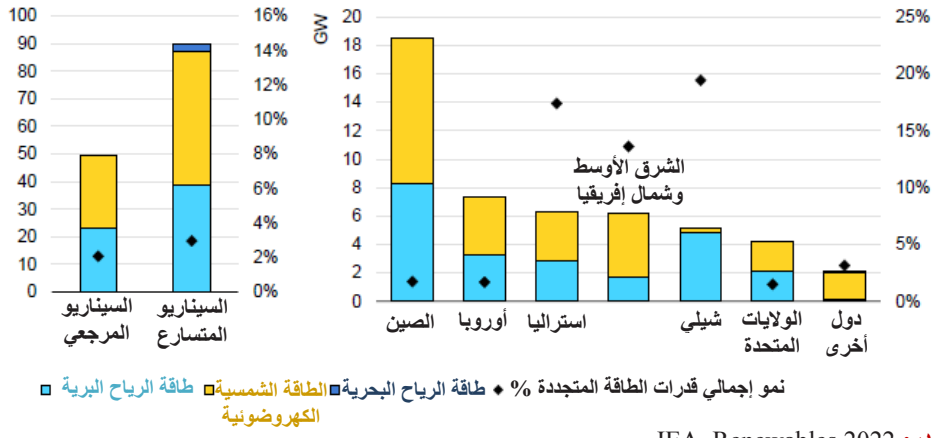

المصدر: IEA, Renewables 2022.

ـ الاستثمارات العالمية في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون

من جانب آخر، ارتفع إجمالي الاستثمارات العالمية في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون خلال عام 2022 بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 1.1 تريليون دولار، مقارنة بنحو 264 مليار دولار فقط في عام 2011، وفقاً لتقرير "اتجاهات الاستثمار في التحول الطاقوي 2023" الصادر عن مؤسسة Bloomberg. تضمن هذا الإجمالي الاستثمار في مشروعات مصادر الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والبنية التحتية للشحن الكهربائي، وإنتاج الهيدروجين، والطاقة النووية، وإعادة التدوير، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه – بالإضافة إلى مشتريات المستخدمين النهائيين لأجهزة الطاقة منخفضة الكربون، مثل الأنظمة الشمسية الصغيرة والمضخات الحرارية والمركبات عديمة الانبعاثات.

استحوذ قطاع الطاقة المتجددة على الحصة الأكبر من تلك الاستثمارات بلغت 495 مليار دولار مرتفعة بنسبة 17% مقارنة بعام 2021، يليه قطاع النقل الكهربائي (المركبات الكهربائية وما يرتبط بها من بنية تحتية للشحن) بحصة 466 مليار دولار محققاً نمواً بنسبة 54% تزامناً مع استمرار تسارع سوق السيارات الكهربائية على مستوى العالم، ثم قطاع توليد الحرارة من الكهرباء بحصة تصل إلى 64 مليار دولار، وقطاع الطاقة النووية بحصة 31.8 مليار دولار. بينما استحوذت باقي القطاعات (المواد المستدامة، تخزين الطاقة، احتجاز الكربون وتخزينه، الهيدروجين) على حصة بلغت نحو 53.2 مليار دولار. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الهيدروجين استحوذ على أقل استثمارات بقيمة 1.1 مليار دولار خلال عام 2022، وعلى الرغم من ذلك يُعد هو الأسرع نمواً بنحو ثلاثة أضعاف حجم الاستثمارات المسجلة في العام السابق، ***كما يوضح الشكل (23)***.

الشكل (23)
الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للقطاع
(مليار دولار)

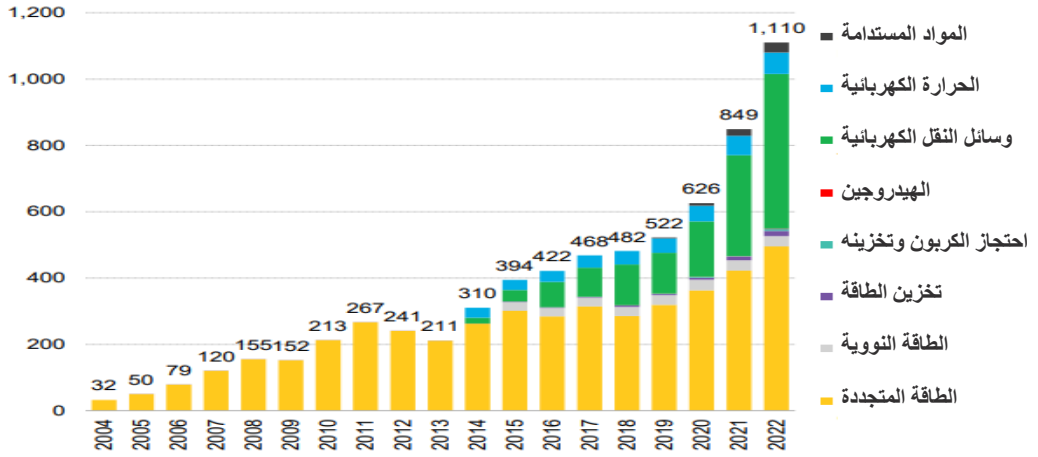

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2023 .

- التوزيع الجغرافي للاستثمارات في التحول إلى الطاقة منخفضة الكربون

وفيما يخص التوزيع الجغرافي، سجلت **الصين** أعلى مستوى للاستثمارات في مجال تحول الطاقة خلال عام 2022، بلغ 546 مليار دولار – أي ما يقارب نصف إجمالي الاستثمارات العالمية، تزامناً مع انتعاش الاستثمارات في قطاعي الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، وكذلك الاستثمارات الحكومية في مشروعات إعادة تدوير الفولاذ (المواد المستدامة). وظلت **الولايات المتحدة الأمريكية** ثاني أكبر وجهة تمويل لتقنيات تحول الطاقة، باستثمارات بلغت نحو 141 مليار دولار – أي بنسبة ارتفاع 11% مقارنة بعام 2021، ومن المتوقع أن تؤدي التشريعات المناخية الأمريكية الجديدة إلى تسارع نمو هذه الاستثمارات في الأعوام القادمة. أما **دول الاتحاد الأوروبي** فقد بلغ إجمالي استثماراتها 180 مليار دولار، ومن ثم فإنها قد تأتي في المرتبة الثانية قبل الولايات المتحدة، إذا تم التعامل معه كتكتل واحد. هذا وقد حافظت ألمانيا على المرتبة الثالثة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تنامي سوق السيارات الكهربائية الذي عوض عن تباطؤ الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة. وارتفعت الاستثمارات في **فرنسا** بشكل طفيف خلال عام 2022، بينما انخفضت في **المملكة المتحدة**

بنسبة 20% متأثرة بتراجع مشروعات طاقة الرياح البحرية، مما جعلها تأتي في المرتبة الخامسة، يليها اليابان وكوريا الجنوبية والهند وأسبانيا وإيطاليا على الترتيب، ***كما يوضح الشكل (24)***.

الشكل (24)
الاستثمار العالمي في التحول الطاقوي، وفقاً للدول عام 2022
(مليار دولار)

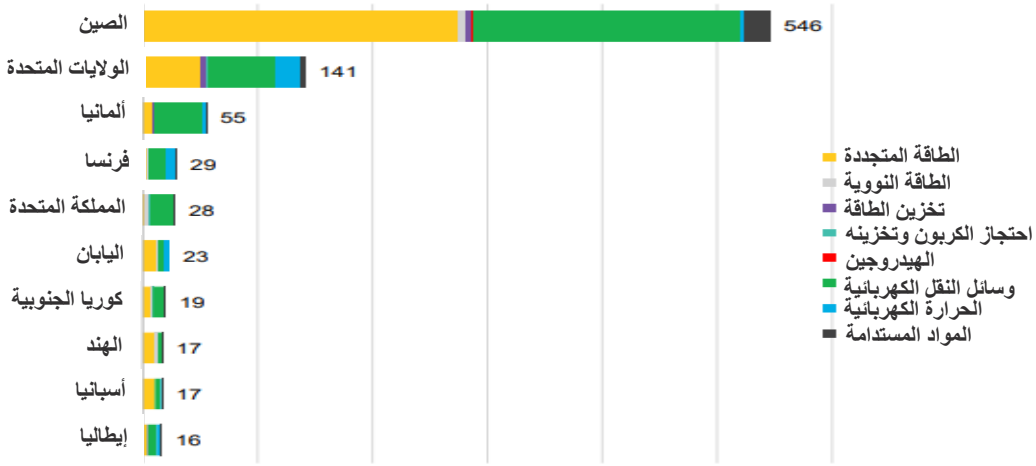

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2023 .

ـ المسار الصحيح لتحقيق صافي انبعاثات صفرية عالمياً

هذا وأشار التقرير إلى أنه للمضي قدماً في المسار الصحيح لتحقيق صافي انبعاثات صفرية عالمياً، تحتاج الاستثمارات في مجال تحول الطاقة إلى متوسط يبلغ 4.55 تريليون دولار بين عامي 2023 و2030، أي حوالي ثلاثة أضعاف الإجمالي في عام 2022. يتم توجيه نحو 72% من هذه الاستثمارات إلى قطاع النقل الكهربائي وقطاع الطاقة المتجددة والشبكات الكهربائية، لتتضاعف استثماراتهما إلى حوالي 1.47 تريليون دولار و 1.18 تريليون دولار و 630 مليار دولار سنوياً على الترتيب مقارنة بمستويات عام 2022. وستكون هناك حاجة إلى زيادة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعبئة رأس المال نحو هذه القطاعات في المدى القريب. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال تحول الطاقة إلى حوالي 6.88 تريليون دولار سنوياً خلال العقد القادم، وإلى حوالي 7.87 تريليون دولار سنوياً خلال العقد الذي يليه، ***كما يوضح الشكل (25)***.

الشكل (25)
الاستثمارات العالمية في التحول الطاقوي والشبكات الكهربائية في عام 2022، مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية
(مليار دولار)

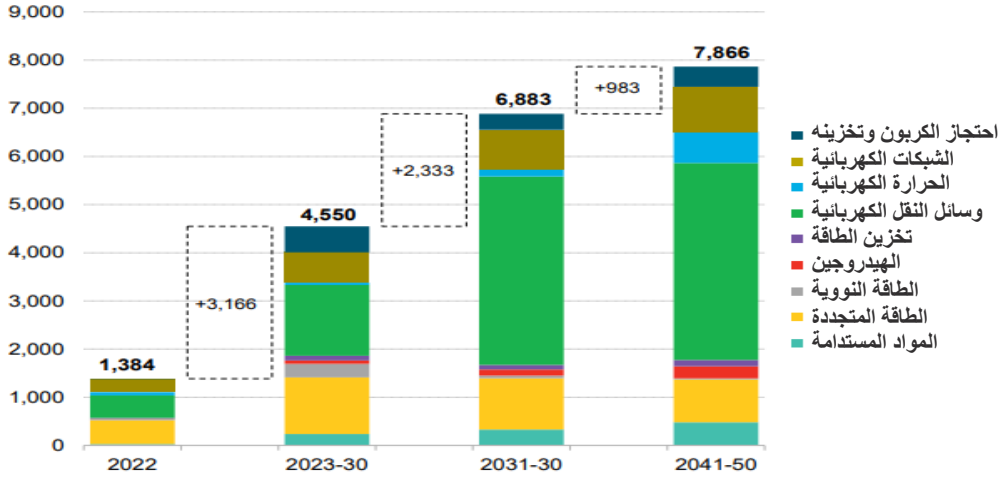

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2023 .

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

ـ تطور الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون

مع انتقال العالم إلى نظام طاقة أكثر استدامة، يشهد استخدام الهيدروجين منخفض الكربون الذي يستحوذ الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق على الحصة الأكبر منه نمواً ملحوظاً، مما يساعد بشكل كبير على إزالة الكربون من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي يصعب إزالة الانبعاثات منها، مثل قطاع الصناعة وقطاع النقل. ويشير تقرير شركة بريتش بتروليوم (BP) المعنون "**آفاق الطاقة 2023**" إلى أن نمو الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون خلال العقد الحالي سيكون بطيئاً نسبياً، مما يعكس كلاً من الفترات الزمنية الطويلة لإنشاء مشروعات الهيدروجين منخفضة الكربون والحاجة إلى دعم سياسي كبير لتحفيز استخدامه بدلاً من البدائل الأخرى منخفضة التكلفة.

ومن المتوقع أن يتراوح الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون ما بين 30 – 50 مليون طن بحلول عام 2030 وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، مع تركز

الجزء الأكبر من الطلب في استخدامه كبديل منخفض الكربون للهيدروجين القائم على الغاز والفحم الذي يستخدم بدوره كمواد أولية صناعية في عمليات التكرير وإنتاج الأمونيا والميثانول. يأتي ذلك قبل أن تتسارع وتيرة نمو الطلب على الهيدورجين منخفض الكربون لتصل في عام 2050 إلى ما يقرب من 300 مليون طن وفق السيناريو المتسارع وحوالي 460 مليون طن وفق سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، حيث سيساهم انخفاض تكاليف إنتاجه وتشديد سياسات الانبعاثات في منحه ميزة تنافسية، ***كما يوضح الشكل (26)***.

الشكل (26)
الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون،
(مليون طن)

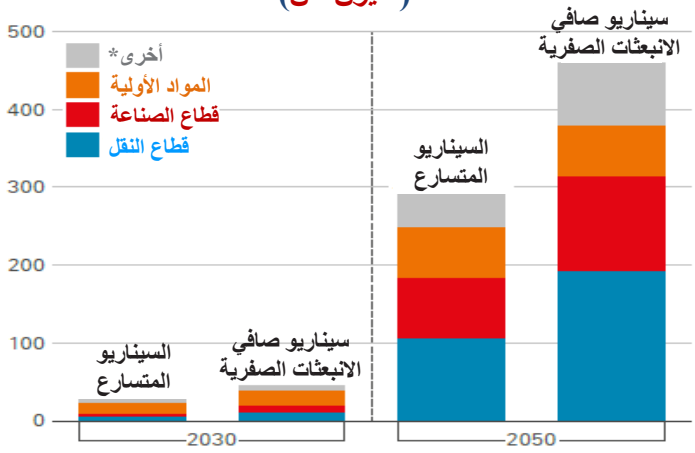

المصدر: Bp, Energy Outlook 2023.

ـ الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون وفق القطاع

يتوقع أن يمثل الهيدروجين منخفض الكربون نسبة تبلغ حوالي 5 – 10% من إجمالي الطاقة النهائية المستخدمة في **قطاع الصناعة** بحلول عام 2050، وفقاً للسيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية. وسيمثل استخدام الهيدروجين منخفض الكربون في إنتاج الحديد والصلب حوالي 40% من إجمالي الطلب على الهيدروجين الصناعي، ويتركز الاستخدام الصناعي المتبقي للهيدروجين منخفض الكربون في الصناعات الثقيلة الأخرى، مثل صناعة المواد الكيميائية وصناعة الأسمنت. أما فيما يخص **قطاع النقل**، يتوقع أن يمثل الهيدروجين منخفض الكربون والوقود

المشتق من الهيدروجين[10] ما بين 10 – 20% من إجمالي الطاقة النهائية المستخدمة في قطاع النقل بحلول عام 2050، وفقاً للسيناريوهين المشار إليهما اعلاه. ويتركز الطلب بشكل كبير في إنتاج الوقود المشتق من الهيدروجين المستخدم لإزالة الكربون الناتج عن النقل البحري لمسافات طويلة (على شكل أمونيا وميثانول وديزل صناعي) وعن النقل الجوي (على شكل وقود نفاث صناعي). ويتوقع أن يمثل الوقود المشتق من الهيدروجين ما بين 10 – 30% من الاستهلاك النهائي للطاقة في النقل الجوي، وما بين 30 – 55% من الاستهلاك النهائي للطاقة في النقل البحري بحلول عام 2050، وسيستحوذ النقل البري الثقيل على الجزء الأكبر من الاستهلاك المتبقي، ***كما يوضح الشكل (27)***.

الشكل (27)
الطلب على الهيدروجين منخفض الكربون في قطاع النقل
(مليون طن)

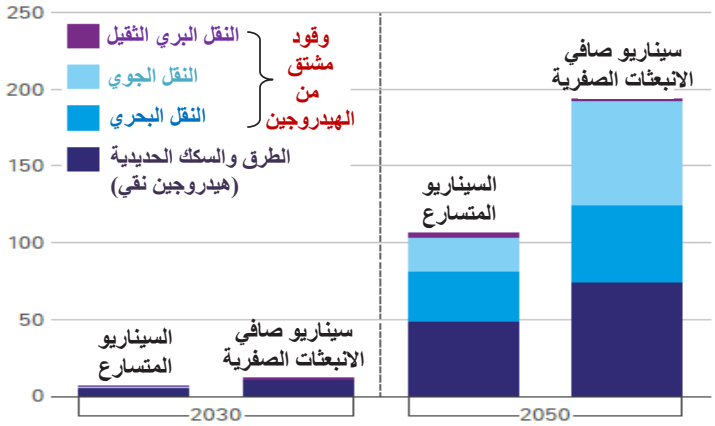

المصدر: Bp, Energy Outlook 2023.

ـ تطور إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق

يتمثل الجزء الأكبر من الهيدروجين منخفض الكربون في الهيدروجين الأخضر المنتج عن طريق التحليل الكهربائي باستخدام الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأزرق المنتج من الغاز الطبيعي (أو الفحم) مع انبعاثات الكربون المصاحبة التي يتم التقاطها وتخزينها. وتتم تجارة الهيدروجين عبر خطوط الأنابيب الإقليمية أو الشحن العالمي اعتماداً على نوع الهيدروجين.

[10] يتطلب إنتاج بعض أنواع الوقود المشتق من الهيدروجين مصادر من المواد الأولية المحايدة للكربون. يمكن اشتقاقها إما من مصادر حيوية أو من التقاط الهواء المباشر.

وتُعد تكلفة إنتاج الهيدروجين الأزرق أقل بشكل عام من تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر في معظم أنحاء العالم حالياً. ومع ذلك، فإن مجموعة المبادرات السياسية الأخيرة (مثل قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية)، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية، قد ساهمت في خفض هذه الميزة التنافسية للهيدروجين الأزرق في بعض الدول والمناطق على مستوى العالم. كما أنه من المتوقع أن تساهم التحسينات في التكنولوجيا وكفاءة التصنيع في خفض أسعار كل من الطاقة المتجددة والمحللات الكهربائية. وعلى وقع تلك المعطيات، يشير السيناريو المتسارع وسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لشركة BP إلى توقع استحواذ الهيدروجين الاخضر على حصة تبلغ حوالي 60% من إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2030، وتزيد هذه الحصة إلى حوالي 65% بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يستحوذ الهيدروجين الأزرق على معظم الحصة المتبقية من الإنتاج، مع حصة صغيرة للهيدروجين الحيوي المنتج من الطاقة الحيوية مقترناً باحتجاز الكربون وتخزينه، ***كما يوضح الشكل (28)***.

الشكل (28)
الإمدادات العالمية من الهيدروجين منخفض الكربون
(مليون طن)

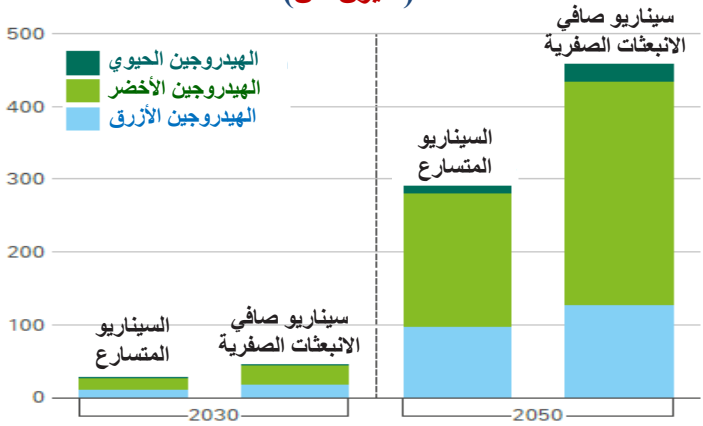

المصدر: Bp, Energy Outlook 2023.

ـ تجارة الهيدروجين

من المحتمل أن تختلف طبيعة تجارة الهيدروجين اعتماداً على طبيعة الاستخدام النهائي. فبالنسبة للأنشطة التي تستخدم الهيدروجين النقي مثل العمليات عالية الحرارة في قطاع الصناعة

أو النقل البري – من المرجح أن يتم استيراد الغاز عبر خطوط الأنابيب من الأسواق الإقليمية، مما يعكس التكلفة المرتفعة لشحن الهيدروجين النقي. وعلى النقيض من ذلك، بالنسبة للأنشطة التي يمكن أن تستخدم مشتقات الهيدروجين، مثل الأمونيا والميثانول في النقل البحري، فإن التكلفة المنخفضة لشحن هذه المشتقات تسمح بالواردات من المواقع الأكثر تنافسية من حيث التكلفة على مستوى العالم. وعلى سبيل المثال، يتوقع أن ينتج الاتحاد الأوروبي حوالي 70% من الهيدروجين منخفض الكربون الذي يستخدمه بحلول عام 2030، مع انخفاض هذه الحصة إلى حوالي 60% بحلول عام 2050، وسيتم نقل حوالي نصف وارداته من الهيدروجين منخفض الكربون على شكل الهيدروجين النقي عبر خطوط الأنابيب الممتدة من منطقة شمال إفريقيا ودول أوروبية أخرى (النرويج والمملكة المتحدة)، بينما سيتم استيراد النصف الأخر عن طريق الناقلات البحرية على شكل مشتقات الهيدروجين من الأسواق العالمية، **كما يوضح الشكل** ***(29)***.

الشكل (29)
مصادر الهيدروجين منخفض التكلفة في الاتحاد الأوروبي
(مليون طن)

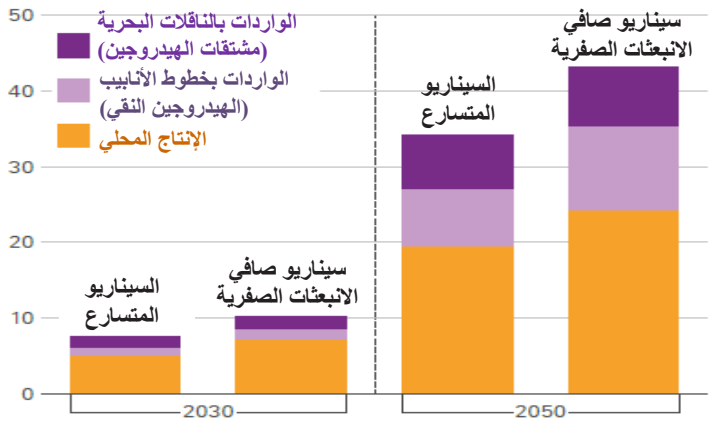

المصدر: Bp, Energy Outlook 2023.

- تزايد الاهتمام العالمي بالهيدروجين الأخضر

يذكر أن الهيدروجين الأخضر كان محط اهتمام العديد من الفعاليات خلال مؤتمر المناخ (COP27)، فعلى سبيل المثال عُقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى حول "الاستثمار في مستقبل الطاقة: الهيدروجين الأخضر"، تم خلاله التأكيد على أهمية تعزيز التعاون العالمي في إطلاق إمكانات

إنتاج الهيدروجين الأخضر وتطبيقه كجزء من مستقبل تحول الطاقة النظيفة، وإزالة الكربون من الصناعات والقطاعات التي يصعب تخفيف انبعاثاتها. وضرورة دعم تكامل خرائط طريق الهيدروجين الأخضر ضمن المساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك سياسات مثل المشتريات العامة والحوافز المالية التي تدفع إنتاج واستخدام الهيدروجين الأخضر. وتشجيع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التنمية الدولية والبنوك التجارية على إدراج الهيدروجين منخفض الكربون في تصنيفات التمويل والاستثمار الخضراء (مثل السندات الخضراء)، وتطوير الحوافز لمشروعات الهيدروجين الأخضر. كما أعلنت جمهورية مصر العربية ودولة بلجيكا عن إطلاق المنتدى العالمي للهيدروجين المتجدد، والذي يشكل منصة لأصحاب المصلحة المتعددين بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تسهيل تطوير ونشر الهيدروجين المتجدد على نطاق واسع لتعزيز إزالة الكربون من الصناعات المحلية، وتحديد أفضل الأدوات التي تُمكن التجارة عبر الحدود بين الدول النامية الغنية بمصادر الطاقة المتجددة والدول المتقدمة من تعزيز سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر العالمية.

وتجدُر الإشارة إلى أن "الهيدروجين الأخضر" سيكون هو الأكثر استخداماً خلال الأعوام القليلة القادمة، لا سيما في ظل تحديات أمن إمدادات الطاقة المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية، وجهود مواجهة التغير المناخي. وقد بدأت العديد من دول العالم بالفعل في اتخاذ خطوات جادة في هذا الاتجاه، سواء من خلال وضع سياسات الهيدروجين الوطنية أو وضع أهداف طموحة ومحددة زمنياً للانتقال التدريجي إلى الهيدروجين الأخضر، كمصدر رئيسي للطاقة. ويؤكد ذلك التوجه، إعلان الهند في بداية عام 2023 خططها لزيادة إنتاجها السنوي من الهيدروجين الأخضر إلى حوالي 5 مليون طن بحلول عام 2030، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحوالي 50 مليون طن، في إطار التحول إلى مركز لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتلبية متطلبات الطاقة المتجددة العالمية.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الرابع من عام 2022 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

1. الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم عقد اجتماعين وزاريين لمجموعة دول أوبك+ خلال الربع الرابع من عام 2022. حيث عقدت دول أوبك+ اجتماعها الوزراي رقم "33" في الخامس من شهر أكتوبر 2022، وتوصل المجتمعون إلى أنه في ظل حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي وتوقعات سوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط، وتماشياً مع النهج الناجح لمجموعة أوبك+ المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية، فقد قررت دول أوبك+ التالي:

- تمديد فترة إعلان التعاون بين دول أوبك+ حتى 31 ديسمبر 2023.
- بدءاً من نوفمبر 2022 يتم تعديل مستوى الإنتاج الإجمالي بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في أغسطس 2022، ***وفقاً للجدول الموضح أدناه***.
- تعديل موعد انعقاد الاجتماعات الشهرية للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتصبح كل شهرين بدلاً من كل شهر.
- عقد الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أوبك+ **كل ستة أشهر** بالتزامن مع موعد عقد مؤتمر أوبك.
- منح السلطة للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لعقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+ في أي وقت لمعالجة تطورات سوق النفط إذا لزم الأمر.
- تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر مارس 2023، والتأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج.
- إعادة التأكيد على خط الأساس المعتمد لحساب تعديلات الإنتاج الذي تمت الموافقة عليه في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+.

الجدول (13)
إنتاج دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023)
(ألف برميل/يوم)

	الإنتاج المرجعي – أغسطس 2022	الخفض الطوعي في الانتاج	الإنتاج الشهري المستهدف
السعودية	11004	-526	10478
العراق	4651	-220	4431
الامارات	3179	-160	3019
الكويت	2811	-135	2676
نيجيريا	1826	-84	1742
أنجولا	1525	-70	1455
الجزائر	1055	-48	1007
الكونغو	325	-15	310
الجابون	186	-9	177
غينيا الاستوائية	127	-6	121
دول أوبك - 10	**26689**	**-1273**	**25416**
روسيا	11004	-526	10478
المكسيك	1753	–	1753
كازاخستان	1706	-78	1628
عُمان	881	-40	841
أذربيجان	717	-33	684
ماليزيا	594	-27	567
البحرين	205	-9	196
جنوب السودان	130	-6	124
بروناي	102	-5	97
السودان	75	-3	72
دول خارج أوبك -10	**17167**	**-727**	**16440**
مجموعة دول أوبك+	**43856**	**-2000**	**41856**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وفي الرابع من شهر ديسمبر 2022، عقدت مجموعة دول أوبك+ اجتماعها الوزراي رقم "34"، وأكدت استعدادها للاجتماع في أي وقت واتخاذ إجراءات إضافية فورية لمعالجة تطورات سوق النفط العالمية ودعم توازنه واستقراره إذا لزم الأمر، مع إعادة التأكيد على قرار تعديل وتيرة الاجتماعات الشهرية، وأهمية الالتزام بآلية المطابقة الكاملة للإتفاق.

2. فرض سقف سعري على النفط الروسي

قرر الاتحاد الأوروبي في السادس من شهر أكتوبر 2022، حظر تقديم المساعدة الفنية أو خدمات الوساطة أو التمويل أو المساعدة المالية المتعلقة بتوفير النقل البحري لشحنات النفط المنتجة في روسيا أو التي يتم تصديرها منها إلى دول ثالثة (خارج الاتحاد الأوروبي)، اعتباراً من 5 ديسمبر 2022 للنفط الخام، ومن 5 فبراير 2023 للمنتجات النفطية، إلا في حالة ما تم شراء النفط الخام أو المنتجات النفطية الروسية بسعر لا يتعدى حد أقصى يتفق عليه مسبقاً.

وفي الثالث من شهر ديسمبر 2022، وافق كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع الكبرى (G7) واستراليا على فرض سقف لأسعار النفط الخام والزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية المنتجة في روسيا أو التي يتم تصديرها منها، عند مستوى يبلغ 60 دولار للبرميل، بدءاً من الخامس من شهر ديسمبر 2022. ويهدف هذا القرار إلى المساعدة في معالجة التضخم والحفاظ على استقرار تكاليف الطاقة في وقت تشكل فيه التكاليف المرتفعة للطاقة – وخاصة أسعار الوقود – مصدر قلق كبير لدول أوروبا، فضلاً عن خفض العائدات النفطية الروسية بشكل كبير في ظل استمرار تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية، ودعم استقرار أسعار الطاقة العالمية، مع تخفيف العواقب السلبية على إمدادات الطاقة.

ويتضمن القرار منح فترة انتقالية مدتها 45 يوم للشاحنات التي تحمل النفط الخام من روسيا، والذي تم شراؤه وتحميله على متن تلك الشاحنات قبل 5 ديسمبر 2022 وتفريغه في ميناء الوصول النهائي قبل 19 يناير 2023. وفي حال ما قامت شاحنة نفطية تحمل علم دولة ثالثة (دولة من خارج الاتحاد الأوروبي) عن قصد بتحميل نفط روسي بسعر أعلى من الحد الأقصى المحدد، فسيُحظر على مشغلي الاتحاد الأوروبي تأمين وتمويل وخدمة هذه الشاحنة لنقل النفط الخام أو المنتجات النفطية الروسية لمدة 90 يوم بعد أن تم تفريغها. أما إذا كانت الشاحنة النفطية تحمل علم إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإنها ستخضع للعقوبات التي تُتبع بموجب التشريعات الوطنية في هذه الدولة.

ونظراً لأنه قد تتم مراجعة السقف السعري بشكل دوري في المستقبل للتكيف مع وضع السوق النفطية العالمية، فقد تم تحديد فترة انتقالية مدتها 90 يوم بعد كل تغيير في مستوى السقف السعري، لضمان التنفيذ المتسق لهذا الأمر. وسيتم مراجعة آلية تحديد السقف السعري كل شهرين للاستجابة

للتطورات في السوق، ليكون أقل بنسبة 5% على الأقل من متوسط السعر السوقي للنفط الخام والمنتجات النفطية الروسية، محسوباً على أساس البيانات المقدمة من قبل وكالة الطاقة الدولية.

كما وضع الاتحاد الأوروبي "بند الطوارئ" الذي يسمح بنقل النفط الخام الروسي، بما يتجاوز مستوى السقف السعري أو تقديم المساعدة التقنية أو خدمات الوساطة أو التمويل أو المساعدة المالية المتعلقة بالنقل، في حال وجود ضرورة للوقاية العاجلة أو التخفيف من آثار حدث من المحتمل أن يكون له تأثير كبير على صحة الإنسان وسلامته أو البيئة، أو كاستجابة للكوارث الطبيعية.

وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن السقف السعري المحدد لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على قرارات الحظر الكامل للواردات من النفط الخام الروسي، أو على الاستثناءات المحددة بموجبها التي تسمح لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستيراد النفط الخام المنقول بحراً من روسيا إذا انقطعت الواردات عبر خطوط الأنابيب لأسباب خارجة عن إرادتها. لكن سيتم السماح لمقدمي الخدمات في الاتحاد الأوروبي بدعم شحنات النفط الروسي إلى دول أخرى، إذا تم شراؤها بأقل من السقف السعري المحدد، وهو ما يعني أن المستفيدين الرئيسيين سيكونون دول ثالثة، بما في ذلك الدول النامية في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما يساهم بدوره في استقرار سوق النفط العالمية.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي قد وافق في الرابع من شهر فبراير 2023 على وضع سقف سعري للمنتجات النفطية (المنقولة بحراً) المنتجة في روسيا أو التي يتم تصديرها منها، بدءاً من الخامس من شهر فبراير 2023، عند مستوى يبلغ 100 دولار للبرميل للمنتجات النفطية التي يتم تداولها بعلاوة عن أسعار النفط الخام – مثل الديزل والغازولين والكيروسين، وعند مستوى يبلغ 45 دولار للبرميل للمنتجات التي يتم تداولها بسعر منخفض – مثل النافتا وزيت الوقود، مع منح فترة انتقالية مدتها 55 يوم للشاحنات التي تحمل المنتجات النفطية من روسيا، والذي تم شراؤها وتحميلها على متن تلك الشاحنات قبل 5 فبراير 2023 وتفريغها في ميناء الوصول النهائي قبل الأول من أبريل 2023. بالإضافة إلى ذلك، قرر الاتحاد الأوروبي مراجعة آلية الحد الأقصى لأسعار النفط الخام الروسي اعتباراً من منتصف شهر مارس 2023، وستتم هذه المراجعة بانتظام كل شهرين.

هذا وأعلنت روسيا عن حظر رسمي لتوريد النفط الخام ومنتجاته إلى الدول التي تضع سقفاً سعرياً على صادراتها النفطية، اعتباراً من شهر فبراير 2023 ولمدة خمسة أشهر، كما أنها ستخفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف ب/ي خلال شهر مارس 2023، استجابة للسقف السعري.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

1. مخرجات قمة المناخ (COP27)، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

عُقدت **الدورة الـ27 لمؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ (COP27)** في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 6 إلى 20 نوفمبر 2022، وتوصل المشاركون في المؤتمر – الذين يمثلون نحو 200 دولة – إلى عدة اتفاقات من شأنها الإسراع من وتيرة العمل المناخي في العقد الحالي من جهة، والمساهمة في تنفيذ لائحة قواعد اتفاق باريس لعام 2015 من جهة أخرى. مع التشديد على أن التوترات الجيوسياسية العالمية التي تزداد تعقيداً وتحدياً وتؤثر سلباً على الطاقة والغذاء والأوضاع الاقتصادية، والتحديات المرتبطة بالتعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كورونا، لا ينبغي استخدامها كذريعة للتراجع أو عدم إعطاء الأولوية للعمل المناخي. **وفيما يلي لمحة عن أهم مخرجات قمة العمل المناخي (COP27):**

- إعادة التأكيد على هدف "اتفاق باريس لتغير المناخ" باحتواء ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض دون الدرجتين المئويتين بكثير مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود لحصر الاحترار المناخي عند 1.5 درجة مئوية.
- إنشاء صندوق لتمويل "الخسائر والأضرار" الناجمة عن التغير المناخي في الدول النامية، مع تشكيل لجنة انتقالية تشارك فيها جميع الدول لتقديم توصيات حول كيفية تفعيل آليات التمويل الجديدة، وتحديد المسؤولين عنها، مما سيساهم في تفعيل عمل الصندوق خلال قمة المناخ المقبلة "COP28" المقرر إنعقادها في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2023.
- إطلاق خطة عمل رئيسية لإزالة الكربون لمدة 12 شهر، مع تسريع الجهود للإلغاء التدريجي للطاقة التي تعمل بالفحم غير المترافق بنظام التقاط الكربون، والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة، والدعوة إلى أهمية تعزيز حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة على جميع المستويات كجزء من تنويع أنظمة الطاقة، حيث أن أزمة الطاقة العالمية الحالية تؤكد الحاجة الملحة إلى تحويل أنظمة الطاقة بسرعة لتصبح أكثر أماناً وموثوقية ومرونة.
- التأكيد على الحاجة الملحة لخفض فوري وكبير وسريع ومستدام للانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة المسؤولة عن الاحترار المناخي، بما في ذلك الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

العالمية بنسبة 45% بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2010 والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أهداف عام 2030 وتعزيزها في الخطط المناخية الوطنية لكل دولة بحلول نهاية عام 2023.

- رفع سقف التعهدات الدولية لخفض آثار مخاطر التغير المناخي، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 57% بدلاً عن 55% بحلول عام 2030، كما تعهدت منظمة الأغذية والزراعة "FAO" بوضع خارطة طريق للزراعة تتوافق مع هدف 1.5 درجة مئوية قبل مؤتمر المناخ المقبل، إضافة لتعهد الرئيس البرازيلي بالتوقف عن إزالة الغابات في منطقة الأمازون بحلول عام 2030.
- أعلنت الأمم المتحدة عن خطة بقيمة 3.1 مليار دولار لضمان حماية كل شخص على كوكب الأرض من خلال توفير أنظمة الإنذار المبكر في غضون الأعوام الخمسة المقبلة.
- أعلن البنك الدولي عن تسهيلات تمويلية لخطة "مرفق تمويل الدرع العالمي" التي تقودها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) وتهدف إلى توفير التمويل اللازم للدول التي تعاني من كوارث مناخية.
- أعلنت الدنمارك وفنلندا وألمانيا وأيرلندا وسلوفينيا والسويد وسويسرا ومنطقة والونيا البلجيكية عن تخصيص تعهدات تمويلية جديدة بقيمة 105.6 مليون دولار لمرفق البيئة العالمية، من أجل مساعدة الدول النامية على التكيف مع تغير المناخ.
- تم إحراز تقدم ملموس في حماية الغابات مع إطلاق شراكة قادة الغابات والمناخ، والتي تهدف إلى توحيد الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات المجتمعية لإيقاف فقدان الغابات وتدهور الأراضي بحلول عام 2030.
- إطلاق برنامج عمل جديد مدته خمسة أعوام لتعزيز حلول تكنولوجيا المناخ في الدول النامية.
- وضع اللمسات النهائية على برنامج عمل التخفيف، بهدف الإسراع بتوسيع نطاق طموح التخفيف وتنفيذها، ويستمر حتى عام 2030، مع عقد حوارين عالميين على الأقل كل عام.
- إطلاق حزمة من 25 نشاطاً تعاونياً جديداً في خمسة مجالات رئيسية هي: الطاقة، والنقل البري، وصناعة الصلب، والهيدروجين، والزراعة.

- تفعيل صندوق "المناخ الأخضر" لدعم جهود الدول النامية في الوفاء باسهاماتها المحددة وطنياً وتعزيزها لخفض الانبعاثات.
- تم مناقشة قضايا الأمن الغذائي لأول مرة في مؤتمرات المناخ والاعتراف بعلاقة أزمات التنوع البيولوجي بتغيرات المناخ، والإجماع على ضرورة إنتاج طعام صحي ومستدام وقادر على الصمود في مواجهة تغيرات البيئة.
- تضمين ملف المياه للمرة الأولى كوسيلة لمكافحة تغير المناخ، ما يعني إدخال المياه في القطاعات المستحقة للتمويل المناخي كجزء من سياسات التخفيف والتكيف.
- عرضت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مبلغ 20 مليار دولار لإندونيسيا للتوقف عن استخدام الفحم، وأعلنت المملكة المتحدة عن استثمار بقيمة 6 مليار جنيه استرليني لرفع كفاءة الطاقة والحد من الانبعاثات، كما ستحصل فيتنام على تمويل يبلغ 11 مليار دولار للتوقف عن استخدام الفحم كجزء من خطة تمويل المناخ.
- إطلاق خطة "شرم الشيخ للتكيف"، والتي تتطلب استثمارات تتراوح ما بين 4 إلى 6 تريليون دولار سنوياً، مما يتطلب ضرورة تعاون الحكومات والبنوك المركزية والبنوك التجارية والمستثمرين، والجهات المالية الفاعلة الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تشهد قمة المناخ المقبلة "COP28"، الانتهاء من أول تقييم عالمي لاتفاق باريس لتغير المناخ، مما يوفر فرصة لتقييم التقدم الجماعي في العمل المناخي وتحديد ما يجب القيام به للوصول إلى الأهداف.

2. قمة مبادرة الشرق الأوسط الخضراء[11] ومنتدى مبادرة السعودية الخضراء[12]

عقدت **القمة الثانية لمبادرة الشرق الأوسط الخضراء** بمدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية في السابع من شهر نوفمبر 2022، بالتزامن مع قمة المناخ (COP27)، وبحضور عدد من قادة دول الشرق الأوسط وإفريقيا ومسؤولين دوليين في قطاع البيئة والتغير المناخي، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. أوضح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الوزراء،

[11] أعلنت المملكة العربية السعودية في 28 مارس 2021 إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وعقدت القمة الأولى لها في مدينة الرياض في 25 أكتوبر من نفس العام.

[12] مبادرة وطنية تهدف لإزالة الانبعاثات الكربونية في المملكة العربية السعودية والوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060.

أن المبادرة تسعى إلى دعم الجهود والتعاون في منطقة الشرق الأوسط لخفض الانبعاثات وإزالتها بأكثر من 670 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون وهي الكمية التي تمثل الإسهامات الوطنية المحددة من جميع دول المنطقة، كما تمثل 10% من الإسهامات العالمية عند الإعلان عن المبادرة التي تسعى أيضاً إلى زراعة 50 مليار شجرة وزيادة المساحة المغطاة بالأشجار إلى 12 ضعفاً واستصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض معدلات الانبعاثات العالمية بنسبة 2.5%. وأشار سموه إلى أنه تحقيقاً لمستهدفات خفض الانبعاثات، أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة (السعودية الخضراء) لخفض الانبعاثات بأكثر من 278 مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون بحلول 2030 من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإطلاق العديد من المبادرات الأخرى، منها صندوق استثمار إقليمي مخصص لتمويل حلول تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون ومبادرة حلول الوقود النظيف من أجل توفير الغذاء. كما قامت المملكة بتسريع وتيرة تطوير وتبني تقنيات ومصادر الطاقة النظيفة بحيث يتم إنتاج 50% من الكهرباء داخل المملكة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وبالتالي إزالة 44 مليون طن من الانبعاثات الكربونية أي ما يعادل 15% من إسهامات المملكة المحددة وطنياً حالياً بحلول عام 2035. وإسهاما في تنفيذ أهداف المبادرة، أعلنت المملكة عن استهدافها زراعة 10 مليارات شجرة وزيادة المناطق المحمية البرية والبحرية إلى 30% من إجمالي المساحة الوطنية. وأعلن سموه عن استضافة المملكة العربية السعودية مقر "الأمانة العامة لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر" وقرارها الإسهام بمبلغ 2.5 مليار دولار دعماً لمشروعات المبادرة وميزانية الأمانة العامة على مدى 10 أعوام قادمة، كما أعلن عن "استهداف صندوق الاستثمارات العامة للوصول للحياد الصفري لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2050" من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون ليكون من أوائل صناديق الثروة السيادية عالمياً والأول في منطقة الشرق الأوسط، في استهداف الوصول للحياد الصفري بحلول 2050. هذا وقد أكد البيان الرئاسي الصادر عن القمة على عدة نقاط رئيسية، من أهمها:

- أهمية العمل الجماعي المشترك في تحقيق الأهداف المرجوة من مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، إيماناً بأهمية أهدافها التي تتحقق بتكاتُف الجهود، والمساهمة الفاعلة لدول المنطقة.
- ستسهم القمة الثانية لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر في تسريع الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحقيق الرخاء لشعوب الدول الأعضاء.
- أهمية تحقيق الأهداف المناخية والبيئية، والالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة التي أقرتها الأمم المتحدة بما يسهم في تحقيق أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم البيئية، والعزم على تحقيق التكامل والتنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء واستثمار ذلك في رفع قدرتها الجماعية في مواجهة تحديات التغير المناخي.
- امتثال الدول الأعضاء في المبادرة بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها في إطار اتفاق باريس والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر متوسط ارتفاع درجة حرارة الأرض وفقاً للمستويات التي حددها اتفاق باريس لتغير المناخ.
- أهمية تعزيز دعم تطبيق اتفاق باريس، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يسهم في التنوع الاقتصادي والقضاء على الفقر.
- تعزيز تكامل مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، ودعم استيعاب الشبكات الكهربائية لدخول الطاقة المتجددة، والمساهمة في تحقيق مستهدفات التغير المناخي من خلال توقيع مذكرات واتفاقيات الربط الكهربائي التي تم توقيعها مع العديد من دول المنطقة مثل العراق، ومصر، والأردن، وما ستشكله من امتداد للتعاون في شبكة الربط الكهربائي مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- دعم الجهود الرامية لتخفيف الانبعاثات في منطقة الشرق الأوسط وخارجها من خلال توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الطاقة النظيفة، مما سيدفع عجلة التعاون في الطاقة النظيفة وتقنياتها ويوسع نطاقها في هذا المجال.
- أهمية التعاون المشترك لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإدارتها من خلال نهج شمولي وبشتى التقنيات النظيفة المتاحة، بما في ذلك نهج الاقتصاد الدائري للكربون وركائزه الأربعة التي تمثل إطاراً متكاملاً وشاملاً يمكن للدول الاستفادة منه

ومن تطبيقاته في تطويرهم لخطط العمل المناخي وبما يتماشى مع الأولويات والظروف الوطنية لكل دولة.

- تعزيز العمل المشترك لدعم جهود تطوير ونشر التقنيات الحديثة لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه وتقنيات إزالة الكربون بصفة خاصة من القطاعات كثيفة استهلاك الطاقة والانبعاثات، مع تعزيز الاستثمارات في هذا المجال للمساهمة في الجهد الدولي لمعالجة الانبعاثات.
- الالتزام بتبني نهج وطني مناسب لتحقيق التحول العادل لنموذج تنموي منخفض الانبعاثات وقادر على التكيف مع آثار تغير المناخ، يؤسس على التوصيات العلمية المؤكدة وعلى المسؤوليات والمبادئ المتفق عليها وعلى رأسها الانصاف والعدالة، والأخذ بالاعتبار الظروف الوطنية لكل دولة.
- أهمية العمل الدولي المشترك في مجال حلول "الوقود النظيف" لتوفير الغذاء مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً، والهدف السابع خصوصاً الذي يطمح لحصول الجميع على الطاقة الموثوقة والمستدامة بأيسر تكلفة.
- مواصلة التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية بما يكفل تحقيق أهداف قمة الشرق الأوسط الأخضر، ويخدم مصالح الدول الأعضاء والشركاء الدوليين.
- الالتزام بتهيئة مستقبل أفضل للأجيال القادمة، إيماناً بأهمية ما تصبو إليه المبادرة في سبيل التنمية المستدامة للمنطقة والحفاظ على التنوع الإحيائي فيها واستعادته بما يعود بالنفع على دول وشعوب العالم أجمع.
- أهمية تأكيد حشد وتوفير التمويل اللازم لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر، ولجميع التقنيات والحلول التي تساهم في معالجة الانبعاثات من خلال الأطر الثنائية والإقليمية والدولية، والتنسيق في هذا الإطار، وعطفاً على ذلك الترحيب بتعهدات التمويل المقدمة من عدد من البنوك والصناديق وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية.
- تنفيذ أهداف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر سيسهم في خفض وإدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع المصادر، بما في ذلك الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة لإدارة الانبعاثات من المواد الهيدروكربونية، وإزالة ملايين الأطنان من الانبعاثات الكربونية من خلال الحلول التقنية والطبيعية.

- بذل الجهود في تحقيق أهداف المبادرة للحد من تدهور الأراضي، واستعادة الغطاء النباتي، والمحافظة على التنوع الحيوي، والتكيف مع التغير المناخي والحد من آثاره السلبية لتقليل الخسائر الاقتصادية، ودعم التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية.
- الاتفاق على تعزيز التعاون والدعم فيما يتعلق بتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة تدهور الأراضي والتصحر، مع الالتزام ببذل الجهود المشتركة لتعزيز الأمن المائي والأمن الغذائي في مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي.
- أهمية التعاون العابر للحدود في مختلف المجالات وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المعرضة للتأثر نتيجة التغيرات المناخية، بما يعزز من أطر العمل المشترك سواء في الإطار الثنائي أو الإقليمي أو الجماعي.
- دعوة الدول، والمنظمات، والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، ومؤسسات التمويل، والقطاع الخاص، إلى توفير الدعم المالي والفني للمبادرة لتمكينها من تحقيق مستهدفاتها الطموحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

يذكر أن مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) خلال اجتماعه رقم 107 الذي عقد في التاسع من ديسمبر 2021، أصدر قراره رقم (107/4) بشأن مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، التي أطلقها صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بالإضافة إلى العمل مع الدول الأعضاء لتبني تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون كنهج يُسهم في معالجة الانبعاثات الكربونية بطريقة مستدامة اقتصادياً، وإدراجه ضمن الإسهامات الوطنية لكل دولة، بصورة تتماشى مع ظروف الدول الأعضاء وأولوياتها.

كما عقدت **النسخة الثانية من منتدى مبادرة الشرق الأوسط الخضراء**، بمدينة شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية على مدى يومي الحادي عشر والثاني عشر من شهر نوفمبر 2022، بالتزامن مع قمة المناخ (COP27)، وتحت شعار"من الطموح إلى العمل". وخلال فعاليات المنتدى أعلن صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية، عن إطلاق ثلاثة مشاريع جديدة من شأنها تعزيز الجهود التي تبذلها المملكة لدفع عجلة العمل المناخي محلياً وإقليمياً، وهي:

أولاً: إطلاق مركز معارف الاقتصاد الدائري للكربون

في إطار التزامها بتحقيق أهداف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، أعلنت المملكة العربية السعودية عن خططها لإطلاق مركز معارف الاقتصاد الدائري للكربون، والذي سيشكل منصة مهمة تدعم جهود التعاون الإقليمي في مجال تطوير تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون. ومن خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والنتائج، سيوفر المركز منصة مهمة تمكّن دول المنطقة من تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، مما سيساعد في تحقيق الأهداف الطموحة التي حددتها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

ثانياً: المباشرة بتأسيس مركز إقليمي لتسريع وتيرة خفض الانبعاثات

تعمل المملكة العربية السعودية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تأسيس مركز إقليمي لتسريع وتيرة خفض الانبعاثات يهدف إلى تعزيز فرص التعاون الإقليمي دعماً لجهود خفض الانبعاثات وتسريع اعتماد نموذج الاقتصاد الدائري للكربون. كما سيوفر المركز منصة قوية تتيح لدول المنطقة إيصال أصواتها والمشاركة بشكل فاعل في الحوارات المناخية العالمية، ووضع خارطة طريق واضحة لخفض الانبعاثات.

ثالثاً: استضافة أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023

تعمل المملكة العربية السعودية مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) من أجل استضافة نسخة عام 2023 القادمة من أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسيجمع هذا الحدث، الذي يُقام في الفترة التي تسبق مؤتمر (COP28) المقرر انعقاده في دولة الإمارات العربية المتحدة، أصحاب المصلحة الإقليميين والعالميين بهدف استكشاف التحديات والفرص، واستعراض الحلول المبتكرة، وتعزيز العمل المناخي.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 138 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 19.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.4 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام **دول أوبك+** (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بتعديل مستوى إنتاجها الشهري خلال شهر أكتوبر 2022 بالخفض بمقدار 100 ألف ب/ي، وخلال شهري نوفمبر وديسمبر بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في شهر أغسطس 2022. ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (30).***

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2021-2022)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2021	الربع الرابع	17.798	130.0
2022	الربع الثالث	19.305	181.4
	الربع الرابع*	19.168	155.9
التغير عن	الربع الثالث 2022	(0.138)	(25.5)
	الربع الرابع 2021	1.369	25.9

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (30)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2022-2021)

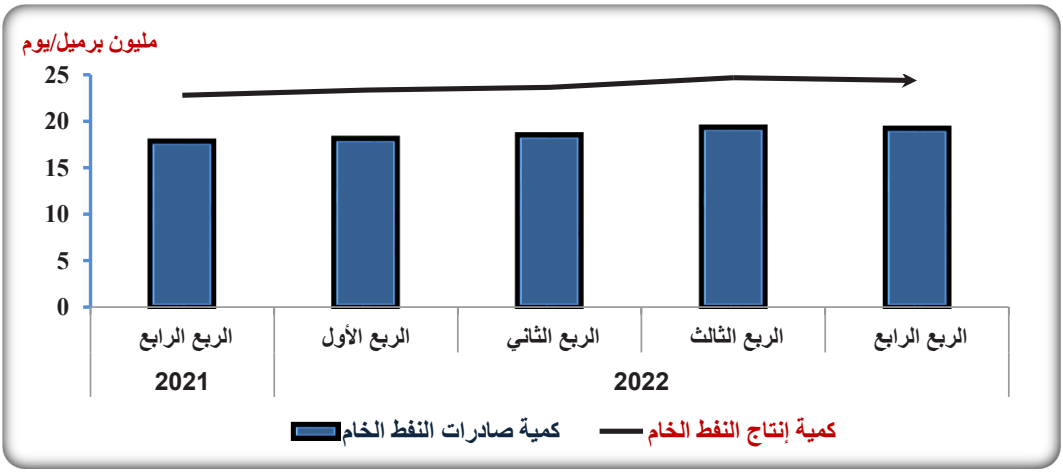

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الرابع من عام 2022 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لتنخفض إلى أدنى مستوياتها منذ الربع الرابع من عام 2021. فقد انخفضت قيمة صادرات النفط بنحو 25.5 مليار دولار، أي بنسبة 14.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 155.9 مليار دولار، ***كما يوضح الجدول (13) والشكل (31)***.

الشكل (31)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2022-2021)

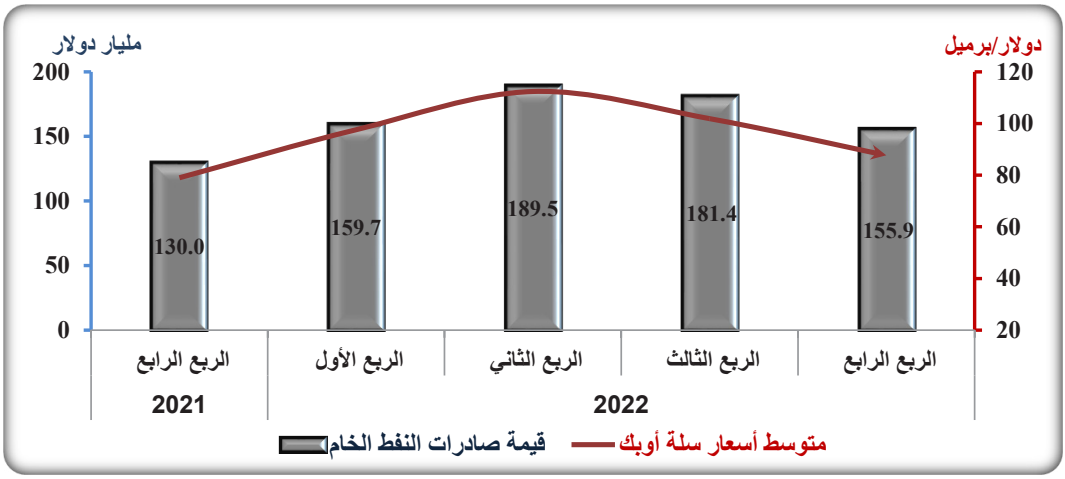

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2022، حيث تباطئ النمو الإيجابي الملحوظ في مستويات الناتج في القطاعات النفطية التي شهدته تلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، وتشديد الأوضاع المالية العالمية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ومن المتوقع استمرار هذا التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوبك+ بشأن خفض إنتاجها النفطي بمقدار 2 مليون برميل/يوم خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023)، وتراجع أسعار النفط الخام، وهو ما سيكون له إنعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أن استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي، قد يشكل ضغطاً هبوطياً إضافياً على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

ويشير تقرير **"آفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"** الصادر عن صندوق النقد الدولي في نهاية شهر أكتوبر 2022، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمامها فرصة كبيرة لتعظيم الفوائد من عائدات النفط الاستثنائية المحققة خلال عام 2022، وذلك من خلال بناء هوامش الأمان المالي والمحافظة على زخم إصلاحات المالية العامة والمضي قدماً بتنفيذ خطط التحول والتنويع الاقتصادي. كما أن هذه الدول ستستفيد من تحول مسار التجارة إلى حد ما، نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تسعى الدول الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية من روسيا.

وتجدُر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تحد السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي تنفذها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد قطاعات المالية العامة من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية. كما سيتواصل الأداء الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن ملموس في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سينخفض إلى 79.7 دولار/برميل في الربع الأول من عام 2023. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض إلى نحو 85.5 دولار/برميل في عام 2023. يذكر أن سوق النفط العالمية لا تزال تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط، ولكن من المتوقع أن تتأثر أسعار النفط الخام سلباً خلال الربع الأول من عام 2023 بكل من، مخاوف حدوث ركود في الاقتصادي العالمي، وما يرتبط به من تراجع في الطلب على النفط الخام ومنتجاته، حيث أشار البنك الدولي في شهر يناير 2023 إلى أنه بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية الهشة، فإن أي تطور سلبي جديد – مثل معدلات التضخم الأعلى من المتوقع أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة لاحتواء هذا التضخم، أو عودة تفشي فيروس كورونا، أو تصاعد التوترات الجيوسياسية – يمكن أن تدفع

بالاقتصاد العالمي نحو الركود. وستكون هذه هي المرة الأولى منذ أكثر من 80 عاماً التي يشهد فيها عقد واحد اثنتين من نوبات الركود الاقتصادي العالمي.

ومن العوامل التي يتوقع أن تقدم دعماً لأسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023، تنامي المخاطر بشأن نقص الإمدادات في ظل توجه روسيا نحو خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف ب/ي خلال شهر مارس 2023، استجابة للسقف السعري المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول على الواردات من النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً، مع حظر توريد النفط الروسي إلى الدول التي قد تطبق هذا الإجراء اعتباراً من شهر فبراير 2023 ولمدة خمسة أشهر. كما يتوقع أن يساهم حرص مجموعة دول أوبك+ على دعم استقرار وتوازن سوق النفط، ولا سيما قرارها بشأن خفض مستوى إنتاجها النفطي خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023) بمقدار 2 مليون ب/ي من مستوى الإنتاج المستهدف في شهر أغسطس 2022، في دعم أسعار النفط الخام.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 66.7 مليون ب/ي. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2023 بنحو 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 67 مليون برميل/يوم، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة، حيث تم خفض إنتاج روسيا المتوقع في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، كما تم خفض نمو الإنتاج المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب المخاوف المتعلقة بآفاق إنتاج النفط الصخري. وستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2023 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والبرازيل وكندا وكازاخستان وغويانا.

ومن جانب آخر، يشير "تقرير إنتاجية الحفر" الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر فبراير 2023 إلى توقع ارتفاع متوسط إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia

وAnadarko) خلال الربع الأول من عام 2023 لتصل إلى نحو 9.280 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى فصلي محقق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 2007.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2023 بحوالي 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 101.3 مليون ب/ي، بدعم من ارتفاع الطلب على الوقود (في ظل استمرار تعافي حركة التنقل – لا سيما نشاط السفر الجوي) وزيادة الطلب على المواد الأولية (المستخدمة في صناعة البتروكيماويات) في دول أسيا الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الأسيوية النامية، تزامناً مع إلغاء الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط – القيود الصارمة لمنع انتشار فيروس كورونا، وما يرتبط بذلك من انتعاش في الأنشطة الصناعية والانشائية والزراعية.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2023 بنحو 2.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 101.9 مليون ب/ي، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات السابقة. في هذا السياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023 بنحو 350 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46.5 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من ثلاثة أرباع هذا النمو. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 55.4 مليون ب/ي، بدعم من الانتعاش المتوقع في أداء الاقتصاد الصيني.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومستويات التضخم المرتفعة، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، والتحول المحتمل في سياسة الصين بشأن التعامل مع فيروس كورونا، وهو ما كان له دور رئيسي في قرار دول أوبك+ الاستباقي بخفض مستوى انتاجها خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023) بمقدار 2 مليون ب/ي من مستوى الإنتاج المستهدف في شهر أغسطس 2022، في جهد مستمر ودؤوب لتوفير استقرار مستدام لسوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)